الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص:
تحليل اقتصادي واستشراف
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
بعنوان:

اثر النشاط التأميني على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1992-2020) - دراسة قياسية -

اعداد الطلبة:
هزيل أيمن عبد القادر
درفوف إيمان نور الهدى

اشراف الأستاذة:
حسناوي مريم

اللجنة المناقشة:

د. بن عامر عبد الكريم	**رئيسا**
د. حسناوي مريم	**مشرفة**
د. دربال فاطمة الزهراء	**ممتحنة**

السنة الدراسية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٩
إبراهيم الوطوق

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

وعمل بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ويسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذة الفاضلة المشرفة **حسناوي مريم** لما قدمته من اراء وافكار قيمة وتوجيهات طوال فترة اعداد المذكرة راجين من الله المولى عز وجل أن يسدد خطاها ويحقق مناها فجزاها الله عنا كل خير.

كما نتوجه بعميق الشكر إلى كل من مد يد العون والمساعدة بأي صورة كانت من القريب أو البعيد ولو بالقدر القليل وشجعنا بالكلمة الطيبة، الابتسامة والدعاء وجزى الله الجميع عني خيرا.

الإهداء

إلى من وضع المولى –سبحانه وتعالى–الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز ...

(أمي الحبيبة).

إلى من كان خير مثال لرب الأسرة، والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي ...

(أبي الموقر).

إلى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة ...

(أخي المحترم).

إلى كل من ساندني وكان معي

ونسأل الله أن يوفقنا في تحقيق الأماني والناجحات

أيمن عبد القادر

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى من قال في حقهم **تعالى**﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾الآية 24/**الإسراء**.

والداي الأعزاء اللذان تعبا وسهرا على تربيتي وتعليمي أطال الله في عمرهما وحفظهما لي.

الى اخي واختي والى كل فرد من افراد عائلتي درفوف كبيرا كان او صغيرا.

ايمان نور الهدى

الفهرس

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
	كلمة الشكر	I
	الإهداء	II
	فهرس المحتويات	V
	فهرس الجداول	VIII
	فهرس الأشكال	X
	المقدمة العامة	**(أ–ت)**
الفصل الأول	**الإطار المفاهيمي للتأمين والتنمية الاقتصادية**	**(48–1)**
	تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول	**مفاهيم عامة حول التأمين**	**(18–3)**
1	النشأة والمفهوم	3
2	أهمية التأمين	5
3	تقسيمات التأمين	6
4	عناصر عقد التأمين وخصائصه	8
5	أسس ومبادئ التأمين	10
6	مصادر أموال مؤسسات التأمين	13
7	تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد (التنمية الاقتصادية)	15
8	مزايا وعيوب التأمين	17
المبحث الثاني	**مفاهيم عامة حول التنمية الاِقتصادية**	**(40–19)**
1	نظرة تاريخية عن التنمية الاقتصادية	19
2	ماهية التنمية الاقتصادية	20
3	نظريات التنمية الاقتصادية	25
4	عناصر ومتطلبات التنمية الاقتصادية	29
5	اِستراتيجية التنمية الاقتصادية وأساليبها	31
6	التمويل والتنمية الاقتصادية	35

7	معيقات التنمية الاقتصادية	40
المبحث الثالث	**الدراسات السابقة**	**(47–41)**
1	الدراسات باللغة العربية	41
2	الدراسات باللغة الأجنبية	44
3	مقارنة بين الدراسات السابقة الدراسة الحالية	47
	خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني	**دراسة قياسية لأثر التأمين على التنمية الاقتصادية في الجزائر**	**(83–49)**
	تمهيد الفصل الثاني	50
المبحث الأول	**تطورات سوق التأمين الجزائرية وأثرها على الاقتصاد الوطني**	**(71–51)**
1	واقع التأمين في الاقتصاد الجزائري	51
2	خصوصية سوق التأمين في الجزائر	58
3	تحليل النشاط التقني لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2015-2020	62
المبحث الثاني	**النموذج والأدوات المستخدمة**	**(73–72)**
1	أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء (ARDL)	72
1-1	تعريف بالنموذج (ARDL)	72
2-1	مميزات نموذج (ARDL)	72
3-1	صياغة النموذج (ARDL)	73
المبحث الثالث	**دراسة قياسية لأثر النشاط التأميني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1992–2020)**	**(82–74)**
1	التعريف بالمتغيرات	74
2	اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test)	74
3	تحديد فترات الإبطاء المثلى (Lag Order Selection Criteria)	75
4	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)	76
5	التوازن في المدى الطويل	77
6	التوازن في المدى القصير	79
7	اختبار استقرار النموذج (Stability Test)	81

	خلاصة الفصل الثاني	83
	الخاتمة العامة	(**88–84**)
	الخاتمة	85
	نتائج الدراسة	85
	التوصيات	86
	أفاق الدراسة	88
	قائمة المراجع	(**97–89**)
	الملخص	(**100–98**)

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم القوانين المنظمة لقطاع التأمين في الجزائر	52
02	مؤشر الكثافة التأمينية خلال الفترة (2010-2020)	59
03	أقساط التأمينات على الأضرار حسب فرع التأمين وملكية رؤوس الأموال 2021/06/30	60
04	أقساط قطاع التأمينات في الجزائر 2020/06/30	61
05	تطور الحصة السوقية لشركات التأمين خلال الفترة (2019-2020)	62
06	هيكل الإنتاج حسب نوع الشركة خلال الفترة (2015-2020)	64
07	تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة (2015-2020)	64
08	تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأشخاص خلال الفترة (2015-2020)	66
09	تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2015-2020	66
10	تطور تعويضات التأمين خلال الفترة (2015-2020)	68
11	تطور التعويضات حسب فروع التأمين خلال الفترة (2015-2020)	69

12	تطور التعويضات حسب شركات التأمين خلال الفترة (2015-2020)	70
13	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit RootTest) لجميع المتغيرات	75
14	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	75
15	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)	76
16	نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة(ARDL)في المدى الطويل	77
17	نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة(ARDL)في المدى القصير	79

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أثر التأمين في تحقيق التوازن في سوق الاقتصاد الوطني	15
02	درجة نفاذية سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)	59
03	تطور الحصة السوقية لشركات التأمين خلال الفترة (2010-2020)	63
04	تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة (2015-2020)	65
05	تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2015-2020	67
06	تطور تعويضات التأمين خلال الفترة (2015-2020)	68
07	تطور التعويضات حسب فروع التأمين خلال سنة 2020	69
08	اختبارات كل من CUSUMو CUSUM of Squares	81

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر الفرد الخلية الاساسية لبناء المؤسسات الاقتصادية، وحتى يتحقق ذلك عليه ان يتمتع نفسيا بالاستقرار بعيدا عن اي عمل من شأنه ان يحدث له خطرا او يشكل له اضراراً مادية ومعنوية، ويعتبر التأمين الوسيلة التي يلجأ اليها الفرد لتوفير التعاون والحماية من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حياته اليومية، سواء كانت مخاطر تصيب الإنسان في حد ذاته أو مخاطر تصيب ممتلكاته، فالتأمين يهدف إلى تقسيم المخاطر وهذا عن طريق اشتراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص في العملية التأمينية وتقديم التعويض للشخص المتضرر منهم فالتأمين دور كبير في تعويض المتضررين من المخاطر التي يمكن أن تصيبهم.

كما يحتل قطاع التأمين مكانة خاصة، فهو يؤثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة التقدم حيث تقوم التأمينات بدور هام في تنمية اقتصاديات الدول، ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ أنها تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاقتصادي وذلك لمساهمة هذا القطاع في العمل على تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في مجالات شتى في الحياة الاقتصادية إضافة الى توفير الأمن الاقتصادي للأفراد والمؤسسات.

وبالرغم من الأهمية المتعاظمة لخدمات التأمين في العالم المتقدم، ودورها الكبير في خدمة الاقتصاد وأثرها الإيجابي في الاقتصاد الوطني، فإن الاهتمام بالتأمين في الدول النامية لم يصل بعد إلى المكانة اللائقة به بين النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما المقصود بالتأمين؟

2-ما هي العلاقة بين نشاط التأمين والتنمية الاقتصادية؟

3-كيف يؤثر قطاع التامين على المتغيرات الكلية في الاقتصاد؟

4-ما هو واقع القطاع التامين في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على فرضيات الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

– يوجد علاقة طردية بين نشاط التأمين والتنمية الاقتصادية حيث يساهم التأمين في دفع الاقتصاد نحو التقدم والازدهار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

– يؤثر قطاع التامين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد من خلال تكوين رؤوس الأموال، الاستثمار في المشاريع والقيام بعملية الادخار.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع لجملة من الأسباب:

–قابلية الموضوع للدراسة والبحث؛

–غياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد؛

–الميول الشخصي للبحث والتوسع أكثر في قطاع التأمين لأنه من القطاعات الحساسة والمعاصرة نتيجة كثرة الاخطار وتفاقمها.

أهمية الدراسة:

تظهر اهمية البحث كونه يتناول قطاع هام في اقتصاد اي بلد وذلك لما له من اهمية اقتصادية من خلال توفير الضمانات وتجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية التي تستفيد منها المشاريع المنتجة.

أهداف الدراسة:

–القاء نظرة شاملة على قطاع التأمين بشكل عام؛

–ابراز تأثير قطاع التامين على التنمية الاقتصادية؛

–معرفة الانشطة التي تقوم بها شركات التامين؛

–التعرف على واقع التامين في الجزائر.

المنهج المتبع:

لإجابة على الإشكالية وحسب طبيعة موضوع الدراسة، سنعتمد على المنهج الوصفي الذي يركز على وصف ظاهرة الدراسة كأداة لإلمام بالجوانب النظرية للبحث، وعلى المنهج التاريخي لدراسة تطور سوق التامين الجزائري وايضا على المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي من الدراسة.

هيكل الدراسة:

لنضمن الإحاطة التامة بجوانب الموضوع سنقوم بتقسيم البحث الى مقدمة عامة، فصل نظري وفصل تطبيقي وخاتمة حيث يمكن استعراض ذلك كالاتي:

-الفصل الأول سيكون تحت عنوان: الإطار المفاهيمي للتأمين والتنمية الاقتصادية تم دراسته في ثلاث مباحث سنخصص المبحث الأول لدراسة مفاهيم العامة حول التامين والمبحث الثاني لدراسة مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية أما المبحث الثالث سنخصصه للدراسات السابقة.

-الفصل الثاني سيكون الفصل التطبيقي دراسة قياسية لأثر التأمين على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ستتم دراسته في ثلاث مباحث، المبحث الأول تطورات سوق التامين الجزائرية وأثرها على الاقتصاد الوطني والمبحث الثاني لدراسة النموذج والادوات المستخدمة أما المبحث الثالث فهو دراسة قياسية لأثر النشاط التأميني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتأمين والتنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

يتم تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على قطاعات مختلفة في اقتصاد أي دولة لما تحققه هذه القطاعات من إنتاج يعود على الاقتصاد بالنمو والرفاهية، ومن أهم هذه القطاعات قطاع التأمين.

حيث يعد من اهم الدعامات التي تقوم عليها حضارتنا الراهنة فوجوده ساعد في ازدهار الحياة الاقتصادية واستقرارا الاوضاع الاجتماعية، فالإنسان يتعرض في حياته اليومية للعديد من الحوادث والخطار التي قد تؤدي الى وفاته او عجزه للقيام باي عمل، كما ان هناك من الأخطار ما قد يؤدي بممتلكاته الى الحريق او السرقة او الضياع.

وهنا ظهر دور شركات التأمين من التخفيف من بعض المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الفرد وتكون خارجة عن سيطرته.

التأمين ليس إلا تعاونا تنظيميا دقيقا بين عدد كبير من الأفراد، معرضين جميعا لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، وموضوع التأمين من الموضوعات الواسعة التي يحتاج البحث فيه إلى أسس فنية صحيحة.

سنحاول في هذا الفصل توضيح اهم المفاهيم في مجال التأمين وتأثيره على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد إضافة الى الاطلاع على بعض الدراسات التي اشتملت على هذا الموضوع سابقا من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول التأمين

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

يؤدي التأمين دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفضل ما يقدمه من أمان وطمأنينة لأفراد المجتمع، وهو نظام صمم لتقليل من الأخطار التي قد تحدث مستقبلا. لإبراز هذا الدور سيتم التعرض للتأمين من حيث النشأة والتعريف، الاهمية والاسس والمبادئ وايضا تأثير التامين على المتغيرات الاقتصادية.

1-النشأة والمفهوم:

1-1-نشأة التأمين:

نشأت فكرة التأمين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، وذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم، وكان المجال الأول لظهور التأمين هي المخاطرة البحرية بسبب ازدهار التجارة وهذا في صورة القرض البحري. حيث ازدهرت التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط في القرن الرابع عشر، فقد أصبحت هناك حماية للممتلكات في النقل البحري سواء الحمولة أو السفن نفسها، والأضرار الناجمة عن تعطل الآلات وكذلك غرق أو نهب السفن من طرف القراصنة، وهذا ما نص عليه قانون ويسي سنة 1300.[1]

وخلال القرن السابع عشر ظهر التأمين البري في الدول الأوروبية في صورة تأمين ضد الحريق في أعقاب حريق لندن الشهير عام 1666م، حيث دمر الحريق حوالي85 %من المباني المدنية وأدى ذلك الحدث إلى التفكير في إقامة جمعيات تهتم بأعمال التأمين على المباني ضد أخطار الحريق عام 1667م، تعهد مقاول بريطاني شهير يدعى "نيكوس ناريون" من كبار مقاولي البناء في لندن بإعادة بناء أي مبنى يدمره الحريق بشرط أن توكل إليه عملية بناء من البداية وكان هذا المكتب بداية لتكوين البنى الأولى لمؤسسات التأمين على الحريق في العالم.

وفي فرنسا حظر مرسوم 1681م التأمين على الحياة باعتباره مضاربة ومقامرة على حياة الإنسان الأمر الذي ينافي الآداب العامة ولكن مع تطور الفلسفة الرأسمالية في الدول الأوروبية فرض هذا النوع من التأمين نفسه على الحياة أمام اشتداد الحاجة إليه ومن المعلوم أن التأمين على الحياة ظهر في البداية مقترنا بالتأمين البحري حيث أن بعض وثائق التأمين البحري كانت تنص على التأمين على حياة ربان السفينة والتجارة.

[1] بوشامة جعفر، كماش حسين، **مدى توافق النظام المحاسبي والجبائي لشركات التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية**، 2020/2019، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-، ص08، **بالتصرف**

وظهر بعد ذلك أنواع أخرى من التأمين منذ أواخر القرن الثامن عشر خلال الثورة الصناعية وتأثَر النشاط الصناعي باستخدام البخار والآلات البخارية، ما نتج عنه من انشاء المصانع الكبيرة المجهزة بالآلات والمعدات التي كان لها أثر على زيادة حجم الأخطار الموجودة وتبع ذلك ظهور أخطار جديدة لم تكن معروفة من قبل حيث بدأت شركات التأمين المساهمة في الظهور بعد أن كانت الجمعية التعاونية هي الأساس، وظهر التأمين على الحياة الصناعي ثم تبعه التأمين على الحياة الجماعي، كما بدأت تأمينات الحوادث الشخصية في الظهور وازدادت أهميتها باختراع القطارات، السيارات والطائرات.[2]

1-2-مفهوم وتعريف التأمين:

1-2-1-مفهوم التأمين:

يرجع أصل مصطلح التأمين في تداولاته الغربية الى اللفظة اليونانية (Securus) والتي تعني في مدلولها طمأنينة النفس وزوال الخوف، وانبثقت عنها كلمة (Assuratio) والتي تعني الأمن، ومع الوقت تطورت المصطلحات ليظهر ما يسمى (Assurance) وتعني التأمين.[3]

1-2-2-تعريف التأمين:

هو اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمِن) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمَن له) أو (المستفيد) الذي يشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر (مبلغ التأمين) في حال وقوع الحادث أو توقع الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمَن له للمؤمن أي: اتفاق غرضه أن يحصل تأمين للأفراد والشركات، كما أنه عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في حالة تحقق الخطر من طرف المؤمن[4]

وهناك ايضا تعاريف اخرى للتأمين منها الاقتصادي والقانوني:

---

[2] سوفي مروى، **دور التأمين في حماية الاقتصاد**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014، ص03، **بالتصرف**

[3] د. منال بن شيخ، **التأمين المصغر كآلية لمكافحة الفقر مع دراسة مقارنة بين آسيا وافريقيا**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الحادي عشر 2020، ص85، **بالتصرف**

[4] ريمة بويرك، نزيهة بلطاس، **التنظيم المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي-CRMA**-، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، ص 08، **بالتصرف**

أ–التعريف الاقتصادي:

يعتبر التأمين منتوج تجاري تعرضه مؤسسات التأمين على الشكل مجموعة ضمانات يتم اخذها او تركها، وتعرف العقود هنا بعقود الائتمان الخاصة، وفي صورة اخرى فهو منتج قانوني، يتكون من التزامات يتعهد بها المؤمن تجاه المؤمَن له والتعهد هنا يتمثل في تعويض الضرر.

ب–التعريف القانوني:

لقد عرفه المشرع الجزائري في المادة (619) من القانون المدني "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمَن له او الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال في حاله وقوع الحادث او تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل القسط او أية دفعة مالية يؤديها المؤمَن له للمؤمن".[5]

2–أهمية التأمين:

2–1–الأهمية الاقتصادية: يشكل التأمين بدون منازع إحدى الوسائل الهامة للادخار، وذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط واشتراكات المستأمنين، التي تمثل في الواقع رصيدا لتغطية نتائج المخاطر. وتزداد الأهمية الاقتصادية للتأمين في مجال المعاملات الدولية، حيث يشكل التأمين عاملا مشجعا لتكييف المبادلات بين الشعوب، إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين بالقيام بعمليات عابرة للحدود دون خوف من الآثار السيئة التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذلك الطبيعية.

2–2–الأهمية الاجتماعية: تتمثل في التعاون بين مجموعة من الأشخاص بهدف ضمان خطر معين، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم. وهناك فوائد اخري للتأمين نذكر منها:

- يوفر التأمين الطمأنينة والارتياح للمؤمن له، ضد خطر معين قد يتعرض له في نفسه أو في ماله فالشخص يؤمن نفسه من الخسارة التي قد تصيبه في ماله أو تمسه في شخصه أو غيره.
- وسيلة لتسهيل منح الائتمان وذلك من خلال ما يوفره من ضمانات للمقترضين على أموالهم.

[5] قادة سليم، **تأثير هيكل قطاع التامين على اداء المؤسسات**، جامعة محمد خيضر–بسكرة–2012/2011، ص38

- التأمين يمكن رجال الأعمال من تجنب تجميد جزء من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة التي يحتمل وقوعها، حيث أنهم يدفعون قسطا معينا وبذلك يحققون ضمانا ضد الخسائر المالية التي يحتمل أن تصيبهم نتيجة وقوع خطر معين.[6]

3-تقسيمات التأمين:

3-1-التقسيمات المختلفة: وتشمل هذه التقسيمات على ما يلي:

3-1-1-التقسيم حسب الغرض من التأمين أو طبقا للطرق المختلفة لإجراء التأمين:

حسب هذا التقسيم قد تكون التأمينات "مصلحة خاصة" كما يمكن أن تكون "مصلحة اجتماعية " أو عامة ولذلك نميز بين نوعين:

أ-التأمين الخاص التجاري: يقوم هذا التأمين على أساس تجاري وغرضه تحقيق الربح، حيث يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب، حيث يتم حساب قسط التأمين مع تغطية الخطر المؤمن منه ويضاف إليه نسبة أخرى لتغطية الأعباء الإدارية ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات.[7]

ب-التأمين الاجتماعي: هو تأمين تمارسه منظمات ليست ربحية مثل التقاعد والضمان الاجتماعي. فالعلاقة بموجب هذا النوع من التأمين (ما بين المؤمِن والمؤمَن له) علاقة قانونية أي القانون هو الذي فرض هذا النوع من التأمين مثل التأمين الالزامي على السيارات في بعض الدول.[8]

3-1-2-التقسيم من ناحية المخاطر المؤمن ضدها: نميز في هذا التقسيم الأنواع التالية:

أ-تأمين الأشخاص: وتشمل التأمين ضد المخاطر التي تصيب الأشخاص مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم ويدخل في هذا النوع: التأمين على الحياة، التأمين ضد المرض، التأمين ضد البطالة، التأمين ضد الحوادث.[9]

---

[6] مدفوني وحيدة، **واقع واهمية اعادة التامين في مواجهة التزامات شركات التامين –دراسة حالة السوق الجزائري للتامين واعادة التامين–**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (2015/2014)

[7] عبد الرحيم محمد طلال، رشدي الزير الحسيني، **تنمية الموارد البشرية وأثرها على الأداء الوظيفي في شركات التامين في الضفة الغربية**، رسالة لاستكمال متطلبات الماجيستير في إدارة الاعمال بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليج، 2017، ص42

[8] ميادة رشيد كامل، **الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 2019/29، ص89

[9] بوسبعين محمد أمين، أعراب عبد الحق، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة 2015/2014، ص17

ب–تأمين الأضرار: الغرض منه تعويض المؤمَن له من الخسارة التي تلحق به جراء الحادث، يتم التعويض للمؤمن له بأقل المبلغين أي (المبلغ المؤمن به، المبلغ الذي يغطي الضرر الناشئ عن الحادث) وينقسم إلى قسمين:

–التأمين على الأشياء: تعويض المؤمَن له عن خسارة تلحق بماله جراء حريق أو سرقة.

–التأمين من المسؤولية: كالتأمين من حوادث السيارات أو حوادث العمل، وهو ضمان عدم الرجوع على المؤمَن له من الغير الذين أصابهم الضرر.[10]

3–1–3–التقسيم بموجب طريقة تحديد الخسارة والتعويض اللازم: هنا يقسم التأمين إلى:

أ–التأمينات النقدية: تشمل التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منه لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، ولصعوبة قياس الأخطار المعنوية يكون الاتفاق مقدماً على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها، لذا سميت بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقدماً ويجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

ب–تأمينات الخسائر: تشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالخسارة الفعلية هنا تتناسب مع التعويض المحدد في وثيقة التأمين.[11]

3–1–4–من حيث طبيعة عقد التأمين: أما عن التقسيم حسب طبيعة عقد التأمين نميز نوعين هما كالتالي:

–التأمين الإجباري: ويفرض من قبل الدولة والمجتمع الدولي، على المؤمَن له بمقتضى القانون، حيث أن المؤمَن له لا يملك الخيار في التأمين، حيث يترتب عن غياب التأمين، غرامات وعقوبات يفرضها القانون.

–التأمين الاختياري: ويتم بالتراضي، يمكن للمؤمن له عدم القيام بالتأمين، إذا لم يجد حاجته، أو

لم تعجبه شروط عقد التأمين، مثل التأمين على الممتلكات.[12]

---

[10] هناء يوسف، ابراهيم الجعبري، **أثر الأمن المعلوماتي على أداء شركات التأمين العاملة في فلسطين**، رسالة لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال بكلية الدراسات العليا، جامعة الخليل 2018، ص41

[11] ميادة رشيد كامل، **الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق**، مرجع سبق ذكره، ص91، **بالتصرف**

[12] مقدم عبد الإله، قدال زين الدين، **أثر قطاع التأمين على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 2020/2، ص793

3-2-التقسيم العملي للتأمين: كما تنقسم التغطيات التأمينية التجارية الى:

3-2-1-تغطيات شخصية: مثل التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث الشخصية والتأمينات الجماعية، وتغطيات الممتلكات وهي ضد الاخطار التي تتعرض لها ممتلكات أفراد المجتمع مثل اخطار الحريق والسطو وخيانة الامانة والمسئوليات بأنواعها والسيارات والبترول والنقل البري والبحري والجوي وأخطار الطيران وغيرها... [13]

3-2-2-إعادة التأمين: هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه، بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسنِدة (المؤمن المباشر) وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين (معيد التأمين) وتكون هذه العملية بموجب عقد يُلزم الشركة المسندة بموجبه على تحمل مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين ليتولى المسؤولية عن تغطيته، مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين. وتعرف عملية المقاسمة هذه بعملية الإسناد، كما يعرف الجزء الذي يحتفظ به المؤمن المباشر لحسابه من قيمة تأمين الخطر بالاحتفاظ. ونتيجة ذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءاً من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وفق المقدار أو النسبة المئوية المحددة بمقتضى شروط العقد.[14]

4-عناصر عقد التأمين وخصائصه:

4-1-تعريف عقد التأمين:

يعرف عقد التأمين بانه اتفاق بين طرفين يتعهد بمقتضى الطرف الاول بان يدفع الى الطرف الثاني، وذلك مقابل ان يدفع الطرف الثاني للطرف الاول مبلغا او عدة مبالغ تكون قيمتها في مجموعها اقل نسبيا من المبلغ الذي يتعهد الطرف الاول بدفعه وذلك لأن وقوع الخطر ليس امرا مؤكدا وانما هو حدث احتمالي؛ يعرف ايضا بانه اتفاق بين شخصين فأكثر يهدف الى انشاء علاقة قانونية وينصب على موضوع محتمل الوقوع الا وهو الخطر يلتزم بمقتضاه المؤمَن له بدفع قسط او اشتراك مقابل التزام المؤمن بأداء مبلغ من المال وقت وقوع الخطر.[15]

---

[13] د. أحمد السيد عبد اللطيف حسن، **التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته**، مركز فقيه للأبحاث والتطوير 1997، ص03

[14] ميادة رشيد كامل، **الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق**، مرجع سبق ذكره، ص91، **بالتصرف**

[15] بلقاضي إسحاق، علية باسم، **دور التامين على السيارات في تفعيل قطاع التامين في الجزائر دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين (SAA)**، جامعة محمد بوضياف -مسيلة-(2019/2018)، ص 13

ويحرر عقد التأمين كتابيا، ويحتوي إجباريا، زيادة على توقيع الطرفين المكتتبين، على البيانات التالية: اسم وعنوان كل من الطرفين المتعاقدين، الشيء أو الشخص المؤمن عليه، طبيعة المخاطر المضمونة، تاريخ الاكتتاب، تاريخ سريان العقد ومدته، المبالغ التفصيلية للضمان، مبلغ قسط أو اشتراك التأمين.

4-2-عناصر عقد التأمين: عقد التأمين يقوم على العناصر التالية:

- المؤمن: عادة يكون المؤمن هو شركة التأمين التي تتوفر فيها شروط ممارسة مهنة التأمين طبقا للنصوص القانونية الواردة في هذا الشأن؛
- المؤمَن له: هو حامل وثيقة التأمين الذي اكتسب حقوقها أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه أي حولت إليه حقوق وثيقة التأمين بصورة نهائية؛
- الخطر: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده المنصوص عليه في عقد التأمين أمرا جوهريا في التأمين ويجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين؛
- القسط: يمثل المبلغ الذي يدفعه المؤمَن له لشركة التأمين في شكل دفعات دورية أو دفعة واحدة، ويختلف القسط باختلاف نوع الخطر المؤمن ضده ودرجة احتمال وقوعه ومدة التأمين ومبلغ التأمين المتفق عليه عند حدوث الخطر؛
- التعويض: يمثل المبلغ الذي تتعهد بدفعه شركة التأمين (المؤمن) للمؤمن له أو المستفيد عند حدوث الخطر المؤمن ضده.[16]

4-3-خصائص عقد التأمين:

- **عقد رضائي:** يعني أنه لا ينعقد إلى بموافقة إرادتي طرفي العقد بالتوافق الإيجابي والقبول ويستلزم الإثباتات الكتابية على وثيقة التأمين ويوقع من الجانبين.
- **عقد ملزم الجانبين:** ينشئ عقد التأمين التزامات متقابلة على كاهل الطرفين، وهذا ما تؤكده الم 916 من ق المدني فالالتزام الرئيسي الذي يلتزم به المؤمَن له هو دفع أقساط التأمين في أجال معينة سداسيا أو سنويا وبالمقابل، يلتزم المؤمن أساسا بتغطية الخطر عند تحققه بدفع المبلغ للمؤمن له.
- **عقد معاوضة:** يقصد به صفة التعويض التي تميز عقد التأمين فيدفع المؤمَن له قسط مقابل تعويض على الخطر في حالة وقوعه ويستقبل المؤمن الأقساط تعويضه في حالة وقوع خطر.

[16] بوشامة جعفر، كماش حسين، **مدى توافق النظام المحاسبي والجبائي لشركات التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 13 بتصرف

- **عقد اذعـان:** وعقود الإذعان هي التي يكون قبول أحد الطرفين فيها مجرد خضوع للشروط التي يمليها عليه الطرف الآخر، فالقابل لا يصدر قبوله بعد مفاوضة بل يكون مضطرا للقبول، فيكون المؤمن في مركز القوي والمؤمَن له في مركز الضعيف.
- **عقد قانوني:** بمعنى أن المشرع ينظم عقد التأمين في نصوص وأحكام قانونية يعمل بها في حالة نزاع.
- **عقد احتمالي:** بمعنى أنه ينصب على موضوع أو محل ما لم يكن موجودا وقت إبرام العقد، بحيث لا يكون بإمكان المتعاقدين معرفة مقدار ما سيؤديه كل منهما ومقدار ما سيأخذه من هذه العملية لأن ذلك متوقف على وقوع المخاطر المؤمن منها، لذا عندما وضع القانون المدني أحكام التأمين صنفه ضمن عقود غير الاحتمالية.[17]

5-أسس ومبادئ التأمين:

5-1-أسس التأمين:

لقد اختلف الفقهاء في بيان تحديد أسس التأمين، فمنهم من يركز على الأساس الاقتصادي والأخر على الأساس القانوني، ومنهم من يرى أنه أساس فني، وهذا ما سنتطرق إليه:

5-1-1-الأساس الاقتصادي للتأمين:

يعتمد معيار تحديد هذا الأساس بالأخص على نظريتين فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة والبعض الآخر يرجعها إلى فكرة الضمان.

أ-نظرية التأمين والحاجة: يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة للحماية والأمن، وذلك أن أي خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه وممتلكاته من هذا الخطر، فهذه النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين، كما أنها تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة وغير جامعة. غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين، وغير جامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين.

ب-نظرية التأمين والضمان: يعتمد أصحاب هذه النظرية على أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية، والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد. ويؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى

[17] محمدي سامية، **النظام القانوني لعقد التأمين**، جامعة زيان عاشور –الجلفة-(2017/2016)، ص22، **بالتصرف**

لبيان أساس التأمين، ذلك أن الضمان يعتبر نتيجة من نتائج التأمين إضافة الى أن هناك أنظمة أخرى تحقق الضمان للأفراد غير التأمين.[18]

5-1-2-الأساس القانوني للتأمين: يرى أنصار هذا المذهب أن أساس التأمين "قانوني محض" لكن اختلفوا في كيفية تحديد معيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عنه الضرر، بينما يرى طرف آخر بأن التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له هو المعيار القانوني للتأمين.

أ-نظرية التأمين والضرر: يرى هذا الاتجاه أن التأمين لابد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التأمين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل، وهو لا يحقق هذه الحماية إلا إذا كان الهدف منه إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر ويصيب ذمة الإنسان المالية، وعلى ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين، ونلاحظ بأن هذا المعيار لا يصلح أساسا لكافة أنواع التأمين بالرغم من أن أنصار هذه النظرية يؤكدون على وجود عنصر الضرر فيها.

ب-نظرية التأمين والتعويض: يرى أنصار النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حد ذاته، وإنما الهدف من التأمين هو التعويض، أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر، لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين عكس الخطر الذي ينعدم في بعض أنواع التأمين. ويؤخذ على هذه النظرية بأنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين وهي حماية الإنسان من الخطر والأسس الفنية التي تقوم عليها.[19]

5-1-3-الأسس التقنية للتأمين: حتى تحقق شركات التأمين التوازن بين الإيرادات والنفقات عليها العمل وفق أسس تقنية محددة تتمثل في:

أ-التعاون: تنطوي فكرة التعاون على استقطاب وتجميع عدد كبير من الأفراد المعرضين لأخطار متشابهة ومشتركة، حيث يلتزم كل واحد منهم بدفع مبلغ القسط المحدد، فإذا ما وقع الخطر محل التأمين لبعضهم تلتزم شركة التأمين بتعويضهم من مجموع الرصيد المحقق، وحتى تتمكن شركة التأمين من تعميم آثار الأخطار فعليها توسيع حيز غطاء التأمين بزيادة عدد الوحدات المعرضة للخطر المتماثل، المتفرق والمنتظم.

---

[18] د. زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد، **مداخلة بعنوان دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ص02، **بالتصرف**

[19] مريش خالد، **أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية 2010-2017**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف 2019/2018، ص05، **بالتصرف**

ب–المقاصة بين المخاطر:

وتعني المقاصة انتقاء المؤمِن من بين الأخطار المؤمن عليها مجموعة الأخطار المتشابهة، إذن فإن تأثير الأخطار لا يمس مؤمن له واحد فقط بل مجموعة من المؤمَن لهم، وهنا تظهر أهمية المقاصة، فعن طريقها يتمكن المؤمن من دفع التعويض المالي بدون أن يتأثر مركزه المالي أو يصاب بأي إعسار، خاصة عند تحقق بعض الحوادث التي تهدد منطقة جغرافية بكاملها، أي أن الخسارة الناتجة عنها تفوق إمكانية شركة التأمين.

ج–الاستعانة بقواعد الإحصاء:

تساعد القوانين والمعطيات الإحصائية في معرفة احتمالات وقوع الخطر من خلال تتبع وملاحظة أكبر عدد ممكن من الحالات، فتقوم شركة التأمين بإحصاء عدد الأخطار التي تحققت ومقدار الخسائر الناجمة عنها وتتوقع من خلال الإحصاء النسب المحتملة لتلك الأخطار والخسائر خلال سنة أو سنوات قادمة، ومن ثم تحسب التعويضات المتوقعة وتقسمها على المؤمَن لهم لتحديد نصيب كل واحد منهم فيها، فالمعطيات الإحصائية أو الإحصاء بصفة عامة ضروري بالنسبة للتأمين فهو يسمح بمعرفة درجة الخطر المؤمن منه والتكلفة المتوسطة لحادث معين.[20]

5–2–المبادئ القانونية لعقد التأمين:

لعقود التأمين مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها حتى يمكن التعامل معه على أسس قانونية أو تأمينية سليمة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

5–2–1–مبدأ المصلحة التأمينية: وهي مدى المنفعة المادية التي تعود على الشخص ببقائه على ما هو عليه، ولتحقق المصلحة التأمينية ينبغي توفر: المصلحة المادية (التعويض) ومشروعية المصلحة (عدم إخلالها بالمصلحة أو بالنظام العام والأدب).

5–2–2–مبدأ منتهى حسن النية: والذي يوجب على طرفي العقد التعامل بمنتهى الشفافية والوضوح وعدم الإدلاء ببيانات كاذبة أو إخفاء بيانات جوهرية تؤثر على القسط، والإخلال بهذا المبدأ يعرض عقد التأمين للفسخ من جانب الشركة المؤمنة وعدم خفية المؤمَن له في التعويض.

[20] قرواني مريم، **دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس سطيف، ص05، **بالتصرف**

5-2-3-مبدأ الحلول: يقصد بمبدأ الحلول أن شركة التأمين تحل محل المؤمَن له في كافة حقوقه اتجاه الغير، أي مطالبة الغير بالتعويض عن الخسارة التي لحقت به، على أن يكون هذا الإحلال في حدود قيمة التعويض التي قام المؤمن بدفعها للمؤمن له، وترجع أهمية مبدأ الحلول في كون المؤمَن له قد تحصل على تعويض مضاعف للخسارة الفعلية التي لحقت به (من شركة التأمين ومن مسبب الضرر) ومنه يصبح التأمين وسيلة لكسب غير مشروع.[21]

5-2-4-مبدأ السبب القريب: ويعني ذلك أن يكون الحادث المؤمن منه هو السبب القريب أو الأصلي أو المباشر لحدوث الخسارة دون أي مؤثر خارجي، وذلك حتى يلتزم المؤمن بدفع قيمة التعويض أو مبلغ التأمين وكلمة القريب لا تعني القرب زمنيا وإنما القريب من ناحية التسبب.

5-2-5-مبدأ التعويض: يقوم هذا المبدأ على أساس أنه لا يجوز للمؤمن له أن يحصل على تعويض يزيد عن قيمة الخسارة الفعلية التي حدثت حيث يتم التعويض على أساس: التعويض يساوي الخسارة الفعلية وقد يكون أقل، ذلك حتى لا يعتمد المؤمن له تحقق الخطر والحصول على التعويض.

5-2-6-مبدأ المشاركة في التأمين: هو حق المؤمن بمطالبة باقي المؤمنين بالمشاركة بالتعويض تناسبيا بقدر حصصهم من تأمين الشيء المؤمن عليه الذي تعرض للخسارة، ويكون عند وجود أكثر من شركة تأمين تغطي نفس الشيء المعرض للخطر ونفس الخطر المسبب للخسارة.[22]

6-مصادر أموال مؤسسات التأمين:

يمكن تقسيم مصادر أموال مؤسسات التأمين كالتالي:

6-1-الأقساط النقدية: وهي الأقساط التي يدفعها المتعاملون إلى المؤسسة مقابل الخدمة التأمينية، وهي تقوم بإصدار جملة من وثائق التأمين بمختلف أنواعها منها:

-وثيقة التأمين على الحياة: يقوم المؤمَن له بدفع أقساط التأمين بشكل دائم ومستمر طوال حياته، فهو ذو طابع ادخاري حيث توضع هذه المدخرات في صناديق الادخار داخل المؤسسة، وبإمكان مؤسسة التأمين استثمار هذه الأموال المتراكمة من الأقساط أو إقراضها مقابل فوائد.

[21] مريش خالد، **أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية 2010-2017**، مرجع سبق ذكره، ص10، **بالتصرف**

[22] سوفي مروى، **دور التأمين في حماية الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص11، **بالتصرف**

–الوثيقة ذات القسط السنوي الوحيد المؤجل: وفي هذا النوع يقوم الزبون بدفع مبلغ إجمالي في بداية التعاقد حيث يتم استثماره بواسطة مؤسسة التأمين، وتكون مؤسسة التأمين ملتزمة بدفع دخل محدد للزبون لعدد من السنوات أو مدى الحياة.

–وثيقة التأمين المشترك (الجماعي) على الحياة: يهدف إلى التأمين الجماعي في المؤسسات الصناعية، أو قطاع الوظيف العمومي. وما يميزه هو انخفاض تكلفة وثيقة التأمين نظرا للعدد الكبير من المكتتبين على وثيقة واحدة، كما أن لهذا النوع مردودية جيدة لأنه سيتم تحصيل الأقساط شهريا وتقتطع مباشرة من الأجر الشهري للعمال، لذا يجعل التسديد مضمون.

–وثائق الهبة أو الوقف: تسمح بتسديد مبلغ التعويض نقدا في تاريخ محدد مسبقا مع المؤمَن له، وذلك عند وصول تاريخ استحقاق الوثيقة، ومن مميزات هذه الوثيقة أن للمؤمن إمكانية دفع أقساط التأمين في فترة يكون دخله مرتفعا.

–وثائق التأمين ذات طبيعة استثنائية: قد يحدث أن يقترض حملة الوثائق مبلغ من الأموال مقابل فوائد، إذا كان هذا الأخير يتمتع بنجاح في أعماله والجدوى الاقتصادية لمشروعه تعتبر المبعث الأساسي للائتمان الذي يمكن أن يحصل عليه المدين.

6–2–الاستثمار في الأوراق المالية والمشاريع: وهي عبارة عن استثمار الأقساط النقدية في الأوراق المالية والمشاريع الأخرى، فتحقق أرباح من وراء هذه العملية، لذا يمكن القول إن كلا المصدرين مرتبطين مع بعضهما، ويمثلان أهم مصادر الأموال لمؤسسات التأمين.

–الحسابات المنفصلة (الخاصة والعامة): وتمثل الحسابات العامة تلك المداخيل التي تتحصل عليها مؤسسات التأمين من خلال بيع وثائق التأمين على الحياة ووثائق التأمين الصحي. أما الحسابات المنفصلة (الخاصة) فهي الحسابات ذات طابع مستقل والناتجة عن بيع وثائق التأمين التقليدية والاستثمارات الأخرى، تمثل عادة في حسابات مؤسسات التأمين على الحياة لدى صناديق الاستثمار أو مؤسسة الأشخاص أو مؤسسات المعاشات أو لدى الأفراد.

وكان الهدف من هذه التفرقة هو أن الأصول التي تحوز عليها مؤسسات التأمين من الحسابات الخاصة عادة ما تفضل أن تكون أصولا حقيقية، في حين أموال الحسابات العامة عادة ما يتم استثمارها في محفظة متنوعة من السندات والرهونات وبعض أسهم الملكية.[23]

[23] د. قانه زاكي، **دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 01 /2014، ص266، **بالتصرف**

7-تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد (التنمية الاقتصادية):

7-1-الدور الاقتصادي للتأمين:

يساهم التأمين في دفع الاقتصاد نحو التقدم والازدهار وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق العديد من الأدوار نذكر أهمها:

أ-تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع: للتأمين دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية لاعتباره وسيلة لتكوين رأس المال، من خلال الاحتياطات المالية المتجمعة لدى شركات التأمين والتي تستطيع استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية من خلال أوجه الاستثمار المختلفة.[24]

ب-آثار التأمين في تحقيق توازن السوق وزيادة الإنتاجية:

-آثار التأمين في تحقيق توازن السوق: يؤدي التأمين دورا لا يستهان به في القضاء على التضخم من خلال امتصاصه للفائض في الأموال على شكل اقساط والتي يستعملها في تمويل المشاريع الاقتصادية المباشرة أو بوضع أموالها في البنوك التي بدورها تقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية التي تؤدي الى الزيادة في العرض والطلب وتحقيق التوازن بينهما واظهار الدور الذي يؤديه التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني.

الشكل (1) يوضح أثر التأمين في تحقيق التوازن في سوق الاقتصاد الوطني

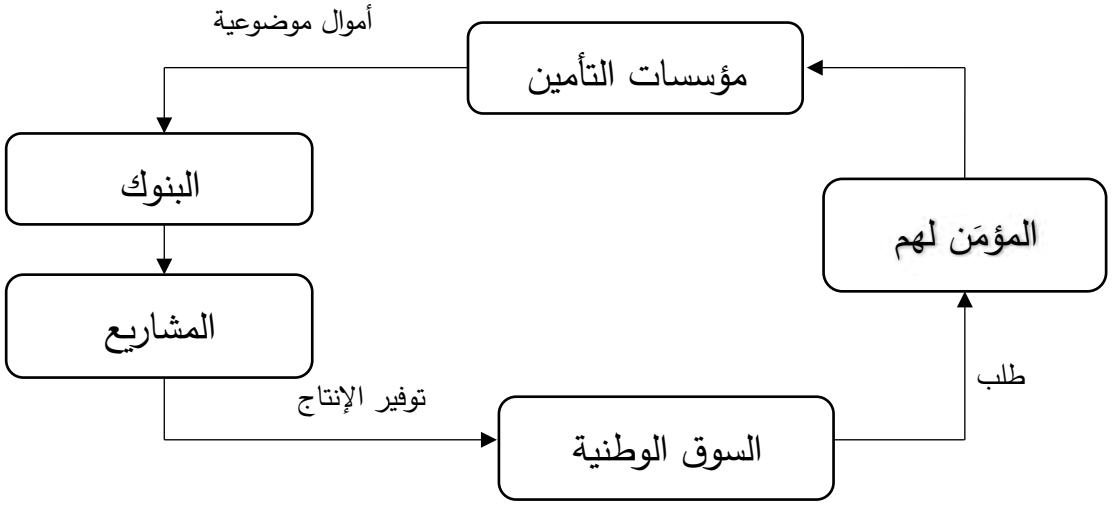

(المصدر: أ. م. د. حسين عاشور العتابي، م. م زينب يونس البياتي، **دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01 /2014، ص36**)**

[24] د. حاكمي بوحفص، أ.دراعو عزالدين، **قطاع التأمين والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال 2017، ص172

–أثر التأمين في زيادة الانتاج: أن وجود التأمين يساعد الافراد على دخول ميادين جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين الذي يوفر لهم حماية وامن. ونجد بان كل مؤمن له سيطمئن الى تعويضه وعائلته في حال الاصابة باي مرض او تعرضه الى الخسائر، وهذا ما يشجع العمال للعمل بكفاءة اعلى وبأطول مدة ممكنة مما يؤدي الى زيادة الإنتاج.[25]

ج–التأمين مصدر للعملة الصعبة: يقوم بزيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة من خلال التأمين البحري والجوي، لان تغطية المخاطر التي تتعرض لها السلع الواردة من الخارج او المصدرة للخارج يساعد على زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم المختلفة.[26]

د–وسيلة للادخار والاستثمار: يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، حيث تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي، والباقي يستغل في تكوين رؤوس أموال واستعمالها لتمويل المشاريع الاستثمارية، أما العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة وعقود التأمين المختلط.[27]

7–2–أثر التأمين في ميزان المدفوعات: يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الاموال حيث تسجل اقساط اعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج وكذلك تسيير محفظة الاصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات اعادة التأمين في الخارج. وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الاموال الواردة والاموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال الى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.[28]

---

[25] أ. م. د. حسين عاشور العتابي، م. م زينب يونس البياتي، **دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01 /2014، ص35

[26] د. أحمد السيد عبد اللطيف حسن، **التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته**، مرجع سبق ذكره، ص02

[27] مصعب بالي، مسعودي صديقي، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2016/02، ص23

[28] أ. م. د. حسين عاشور العتابي، م. م زينب يونس البياتي، **دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي**، مرجع سبق ذكره، ص36

7-3-التأمين والتضخم: كما يساهم التأمين في خفض نسبة التضخم، وذلك من خلال مساهمته في امتصاص جزء من الأموال الزائدة بطريقة غير مباشرة من خلال أقساط التأمين وتجميعها لدى شركات التأمين التي تقوم بدورها باستثمار هذه الأموال في المشاريع المختلفة.[29]

7-4-التأمين والدخل الوطني:

تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج المحلي الخام، أي نسبة أو حصة إنتاج التأمين من الناتج المحلي الخام للدولة، وهو ما يسمى بمعدل النفاذية (الاختراق)، بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة، والعكس تعتبر الدولة متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة أو غير معتبرة.[30]

8-مزايا وعيوب التأمين:

8-1-مزايا التأمين:

-تساعد سياسة التأمين المؤسسة تجنب تجميد جزء كبير من أموالها لمواجهة الأخطار المختلفة التي يتحمل وقوعها، حيث من خلال دفع قسطا معينا تحقق ضمانا ضد الخسائر المالية التي يحتمل أن تصيبها نتيجة وقوع خطر معين.

-يتجمع لدى هيئات التأمين نتيجة قيامها بعملها إحصاءات كثيرة عن خطر معين والعوامل المرتبطة به، فبتحليلها لهذه الإحصاءات تستطيع أن تتعرف عن الأسباب الشائعة لوقوع الخطر. -التأمين من أجل تلبية الواجبات تجاه القانون، وهنا تظهر ميزة التأمين كدافع لاحترام بعض الإجراءات، ويظهر من خلال التزام صاحب المؤسسة بالاشتراك في الضمان الاجتماعي، من أجل حماية حقوق العمال المختلفة.

-التأمين بكل أنواعه يخلق جوا من الطمأنينة والهدوء لدى الجميع في كل زمان وفي كل مكان.

-يعتبر التأمين عاملا هاما تعتمد عليه الدولة الحديثة في محاربة الفقر والذي يترتب على البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة والخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة.

---

[29] د. حاكمي بوحفص، أ.دراعو عزالدين، **قطاع التأمين والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص172

[30] مصعب بالي، مسعودي صديقي، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص24

-إن شركات التأمين بما لديها من معلومات عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة لوقوعه بما تقوم به من دراسات وأبحاث وإصدار النشرات والمجلات المتخصصة في هذه المجالات يساعد المؤمن لهم في التقليل من درجة احتمال وقوع المخاطر وتجنب وقوعها في بعض الحالات.

-إن عملية تجميع المخاطر المشتتة وإجراء عمليات تأمينية كثيرة لذات الخطر يساعد إلى درجة كبيرة في تطبيق نظرية الأعداد الكبيرة وبذلك نجد أن قسطا صغيرا يستخدم لمواجهة خطر كبير أي تحويل الخسارة الكبيرة غير المتوقعة وغير المؤكدة إلى خسارة صغيرة مؤكدة.

8-2-عيوب التأمين:

-قد يقوم بعض المؤمن لهم يدفع عدد معين من الأقساط دون تحقق الخطر المؤمن منه.

-يعتمد العديد من المؤمن لهم على ما سيحصل عليه من تعويضات نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهذا التهاون في القضاء على أسباب وقوع الأخطار والإهمال في محاربة انتشارها يساعد في وقوع المخاطر ويحقق الخسائر مما يضر بشركة التامين وبالوطن ككل.

-في إعادة التأمين إذا ما أعطيت شركات التأمين إعادة التأمين الحرية في نقل المخصصات اللازم احتجازها إلى خارج الدولة مما يضيع على الدولة فرصة استثمار هذه المخصصات داخليا.

-يثير التأمين بعض التحفظات من الناحية الدينية مما يؤدي إلى إحجام الكثير من المواطنين عن الدخول فيه.

-يتسم التأمين أحيانا بطابع المقامرة، حيث يتم دفع الأقساط دون أن يتحقق الخطر المؤمن منه، ومن ثم تكون الأقساط قد دفعت دون مقابل.

-تتجه شركات التامين بدافع تحقيق المزيد من الأرباح والتهرب من تغطية الخطر المؤمن منه، لما تمليه من شروط تعسفية والتزامات لا يملك المؤمن له حق مناقشتها، وتؤدي هذه الشروط في حالات كثيرة إلى إسقاط الكثير من حقوقه.[31]

[31] مريش خالد، **أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية 2010-2017**، مرجع سبق ذكره، ص18، **بالتصرف**

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاِقتصادية

لقد تعددت تعاريف التنمية باعتبارها من أكثر المفاهيم اتساعا في العصر الحالي، من خلال هذا المبحث سنتطرق الى تعريف بتاريخ التنمية، الاهمية والاهداف، نظريات التنمية الاقتصادية، العناصر والمتطلبات واستراتيجيات التنمية وايضا المعيقات التي تواجه التنمية الاقتصادية.

1-نظرة تاريخية عن التنمية الاقتصادية:

1-1-تعريف بتاريخ التنمية:

يسعى العديد من دول العالم الى تطوير وتحسين الاوضاع الاقتصادية الخاصة بهم من خلال اعتمادهم على التنمية في مختلف المجالات، ومن اجل فهم التنمية يجب التفرقة بين ظهور النمو والتنمية حيث ظهر النمو الاقتصادي في أوربا منذ قرون عدة، وظهر نظرياً وفكرياً منذ الفكر التجاري وتوسع بوضوح في الفكر الكلاسيكي، وكان مطبق من طرف الدول الصناعية "المتقدمة"، أما التنمية اهتمت بتطبيقها الدول النامية، بحيث تمارس تغييرات وبرامج وسياسات تستهدف تحقيق النمو وتحسين الوضع الاقتصادي، وقد ظهرت أواخر النصف الأول من القرن العشرين بتأثير عوامل متعددة منها حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها، ومن ثم تطلعها إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية المتردية.

كما اهتمت عملية التنمية في مرحلتها المبكرة بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية على مستوى الوسائل وعلى مستوى الغايات معاً، ولذلك كانت التسمية "التنمية الاقتصادية"، حيث تبين بعد ذلك ان الاعتماد على العوامل الاقتصادية فقط لا ينجز التنمية، كما أن الهدف المادي الاقتصادي المتمثل في ارتفاع متوسط دخل الفرد لم يعد كافياً لتحقيق رفاهية الفرد، ومن ثم كان لابد من إدخال العناصر الاجتماعية أو غير الاقتصادية في الحسبان على مستوى الوسائل والغايات معاً، وظهر مع هذا التطور مصطلح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تطور بعد ذلك إلى مصطلح التنمية الشاملة، والتي تأخذ كل العناصر المؤثرة في الحسبان، وعندما ظهرت الضغوط الدولية وبرزت آثارها السلبية على عملية التنمية ظهر ما يعرف بالتنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات، وعندما ظهرت المشكلات البيئية بما لها من آثار مدمرة على عملية التنمية ذاتها ظهر ما يعرف بالتنمية المتواصلة. واليوم نعيش نمطاً للتنمية تظهر فيه بوضوح الأوضاع الاقتصادية العالمية المعاصرة وعلى رأسها ظاهرة العولمة وفتح الحدود أمام دخول وخروج السلع والخدمات والأفراد والأفكار والقيم والأنماط السلوكية وغير ذلك، وكذلك ظاهرة الخصخصة وهيمنة اقتصاد السوق وتهميش الدور الاقتصادي للدولة.[32]

[32] د. شوقي أحمد دنيا، **التنمية الاقتصادية**، كلية التجارة-جامعة الازهر، ص25، **بالتصرف**

1-2-عوامل ظهور التنمية الاقتصادية: هنالك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية هي:

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة؛
- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929-1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة؛
- الحرب العالمية الأولى والثانية (1939-1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي؛
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية؛
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها؛
- نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، الذي كان له تأثير مباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.[33]

2-ماهية التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية موضوع العصر وضرورة أساسية لمواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل خاصة بعد تفشي ظاهرة العولمة والاتجاه نحو اقتصاد السوق[34]، اذ تعددت الأفكار والكتابات في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم تعد تخص جانب معين فقط، بل أصبحت عملية متعددة الأبعاد والجوانب كما شغلت اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين سواء في البلدان المتقدمة أو النامية والهيئات العالمية والإقليمية، كما يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أكثر المواضيع دراسة في الأدبيات الاقتصادية باعتبارها تشكل الهدف لكل الاقتصاديات العالمية.[35]

---

[33] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بالقايد – تلمسان-2018/2017، ص47، **بالتصرف**

[34] هدى بومالة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2018/2017، ص19

[35] بوالطمين مروان، بوالقرارة بلال، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2018/2017، ص08

2-1-مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية:

2-1-1-مفهوم التنمية الاقتصادية:

عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمو الاقتصادي، لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية، كما يتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية.

فالتنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية لتشمل على العديد من الجوانب.[36]

فتشمل الجانب الاقتصادي حينما نُضمن التنمية الاقتصادية معنى زيادة الدخل الحقيقي للفرد على جميع المؤثرات الدالة على الرفاهية.[37]

اما الجانب الاجتماعي عندما يكون هناك احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج، وتغيير في نوعية السلع والخدمات وكميتها، من خلال الأخذ بالحاجيات الضرورية للأفراد أو الأسر من المأكل والملبس والمسكن والنقل والتعليم والعلاج... وغيرها.[38]

كما تشمل الجانب البيئي عند توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية مع حماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.[39]

2-1-2-تعريف للتنمية الاقتصادية:

هي استخدام الموارد المتاحة في الحصول على زيادة مستمرة من المنتجات السلعية والخدمية، وذلك من خلال القيام بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.[40]

---

[36] أ.طالم علي، أ.د/فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة يحيى فارس-المدية، العدد 06/جوان 2016، ص97، **بالتصرف**

[37] نورمان س.بوكانان، هوارد س.إليس، **وسائل التنمية الاقتصادية**، مكتبة النهضة المصرية 1958، ص41، **بالتصرف**

[38] د.دحماني علي، **أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد17، ص101، 102، **بالتصرف**

[39] أ.طالم علي، أ.د/فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص98، **بالتصرف**

[40] شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1979، ص24، **بالتصرف**

2-2-أهمية التنمية الاقتصادية:

تنعكس أهمية التنمية الاقتصادية من خلال العنصرين التاليين:

أ-التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية التقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة: وذلك بسعي الدول النامية الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وعليه لا بد من الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على زيادة حدة هذه الفجوة وهي: التبعية الاقتصادية للخارج، سيادة نمط الإنتاج الواحد، ضعف البنيان الزراعي، انتشار البطالة وخاصة ما يعرف بالبطالة المقنعة، سوء إدارة المنشئة وعدم كفاءة الجهاز الإداري.

ب-التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: وذلك بالتخلص من كل أوجه التبعية والتوجه نحو التغيير في الهيكل الاقتصادي للدولة بالاعتماد على الذات واستغلال الموارد المتاحة بشكل صحيح.[41]

إضافة الى أهميتها في تحقيق العناصر التالية:[42]

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛

- توفير فرص عمل للمواطنين؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير السلع والخدمات الأساسية لإشباع حاجات الأفراد وتحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي؛

- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛

- تحسين وضع ميزان المدفوعات والذي يتكون من الحساب الجاري، الرأسمالي والمالي؛

- القدرة على سداد الديون وعدم تراكمها وسد العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري؛

- تحقيق الأمن القومي للدولة واستقرارها.

[41] بوالطمين مروان، بوالقرارة بلال، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص10، **بالتصرف**

[42] د.بن حبيب لامية، **محاضرات مقياس نظرية المؤشرات الاقتصادية**، السنة أولى ماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-2021/2020، ص10، **بالتصرف**

2-3-أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة، كما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:[43]

أ-زيادة الدخل الوطني: تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي، وهو أهم الأهداف على الإطلاق ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وازدياد نمو سكانها ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج والإنتاجية لو وظفوا بشكل واع مع التدريب.[44]

ب-رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، وذلك لأنه من المتعذر لتحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره، وتحقيق مستوى ملائم للصحة، والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. إن تحقيق هذه الأخيرة لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه

[43] روابح حسيبة، بوالقرارة أمينة، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2015/2014، ص38، **بالتصرف**

[44] د.عبد اللطيف مصطيفى، د.عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى 2014، ص26

الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر لتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.[45]

ج–تقليل التفاوت في الدخول والثروات: إن التفاوت في توزيع الدخول والثروات يؤدي الى إصابة المجتمع بعدة اضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة الفقر المدقع وحالة الغنى المفرط، هذا ما يؤدي الى اضطرابات شديدة، وعليه فإن تقليل هذا التفاوت يعتبر من بين اهداف التنمية الاقتصادية.[46]

د–تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: تتمتع أغلبية البلدان المتخلفة بطابع زراعي او اعتمادها على قطاع المحروقات الذي يلعب دور مهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي، مما يجعلها معرضة لتقلبات الإنتاج والأسعار وبالتالي حدوث موجة الانتعاش والرواج أو انتشار الكساد والبطالة، لهذا يجب تخصيص نسبة كبيرة من موارد البلاد للتنمية والنهوض بالصناعة سواء بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع وتطوير الصناعات القائمة.[47]

كل هذه الأهداف تساهم التنمية الاقتصادية في تحقيقها إضافة الى أهداف أخرى نلخصها في العناصر التالية: [48]

- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي للبلد؛
- زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد؛
- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، والتنويع في الصادرات والتصنيع.

[45] بوجريدة عبد الحكيم، بوعسيلة ياسر، **تطوير القطاع السياحي ومساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل–2017/2016، ص14

[46] د/ خاطر طارق، **أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 10/جوان 2016، جامعة باتنة 1، ص67

[47] بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة، **متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9/ديسمبر 2014، ص64، **بالتصرف**

[48] د. محمد العمادي، **التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مطبعة دار الحياة دمشق، الطبعة الثالثة، 1969/1968، ص44

3-نظريات التنمية الاقتصادية:

3-1-التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي:

3-1-1-التنمية في الفكر الكلاسيكي :

ادم سميت (1723-1790):

ينظر الكلاسيكيون الى الدخل القومي على انه يتألف من اجزاء ثلاثة هي الاجور والايجارات والارباح. ويعتقدون بان العلاقة بين هذه الاجزاء تتحكم بعملية التطوير الى حد بعيد، كما انهم يبحثون ويقيمون السياسات ومدى مساهمتها في التطوير. كما ان سميث يؤكد اهمية الادخار في عملية النمو، وهو يرى ان كل زيادة او نقصان في حجم راس المال تؤدي الى الزيادة او النقصان في حجم الصناعة وعدد الايدي المنتجة وبالتالي في القيمة السوقية للإنتاج السنوي المتحصل للأرض والعمل اي في الثروة الحقيقية وفي موارد جميع المواطنين. ويرى ايضا ان النمو هو عملية تدريجية وضمن حدود معينة ذات اندفاع ذاتي شريطة ان لا تتدخل فيها الحكومة[49].

دافيد ريكاردو (1772-1823):

يعتبر ريكاردو الزراعة في مجال التنمية اهم قطاع في الاقتصاد. وذلك ان مختلف ابحاثه دارت حول صعوبة توفير الطعام للأعداد المتزايدة من السكان. وقد توصل في نظرية الريع العقاري (قانون الغلة المتناقصة) الى تأكيد اهمية الارض في عملية التنمية والى قصور امكانية العامل البشري في التعويض عن قانون الغلة المتناقصة. ويرى ايضا ان المجتمع مكون من فئات هي: الرأسماليون، العمال والاقطاعيون، حيث الرأسماليون يشكلون الدور الاساسي في الاقتصاد باعتبارهم المسؤولون عن ادارة وتوجيه انتاج السلع والخدمات كما يؤكد ريكاردو ان عائد الرأسمالي هو الربح وعائد العامل هو الاجر وعائد الاقطاعي هو الريع، وكل هذه تمثل دخل المجتمع.[50]

كارل ماركس (1818-1889):

بالنسبة لماركس مفتاح سلوك البشرية يرتكز على اسباب الإنتاج، واساليب الإنتاج هذه تحدد الصفات الاجتماعية والسياسية والروحية للجماعة، وتطور في المجتمع يحدث بسبب تغير القوى المادية، ويمكن تلخيص ما جاء به كارل ماركس من افكار بصدد التطوير فيما يلي:

[49] الدكتور محمد العمادي، **كتاب التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص80، **بالتصرف**

[50] الدكتور محمد العمادي، **كتاب التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص80، **بالتصرف**

ان الانتاج يتوقف على عدد من العوامل وان كانت قيمته تتمثل في العمل المبذول فيه، ويعتبر فضل القيمة، وهو الفرق بين اجمالي الدخل والاجور سببا في زيادة ثروة الرأسماليين، كما يرى ان الارباح تعتمد على درجة التقدم الفني في المجتمع.[51]

3-1-2-التنمية في الفكر النيوكلاسيكي :

الفريد مارشال (1842-1924):

يعد مارشال من أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك وفي كتابه المعروف (principle of economics) ناقش مسالة النمو الاقتصادي وكانت له نظرة تفاؤلية. فعملية التنمية في رأيه مستمرة ومتجددة بسبب التقدم التكنولوجي، الذي يكون كفيلا بالقضاء على اي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وقد يترتب على ذلك بطالة مؤقتة لبعض العمال. غير ان الاثر الصافي هو زيادة الطلب الاجمالي على العمل وليس خفضه كما اعتقد الكلاسيك وماركس، كما قدم مارشال فكرة الوفرة الخارجية فكل نمو في الصناعة مهما كانت صغيرة تؤدي الى سلسلة من ردود الأفعال التي تؤثر بدورها على العديد من الصناعات الأخرى حيث يؤدي النمو الاقتصادي في قطاع معين الى دفع القطاعات الاخرى للنمو وبالتالي فان النمو في رأيه هو عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل.[52]

جوزيف شمبيتر (1883-1950):

قدم شمبيتر افكار اساسية في التطور الاقتصادي في كتابه (Theory of Economic Development) (1911) واكتملت افكاره في كتابه (Business Cycles 1939). يرى ان الزيادات الحقيقية في الدخل القومي تنتج عن طفرات وركود في النشاط الاقتصادي نتيجة توسع او انكماش افاق الاستثمار الجديد في الاقتصاد. ويعتبر تكاليف التنمية في النظام الرأسمالي هي تلك الدورات الاقتصادية التي تصيب هذا النظام مع ما تحمله من خير وشر.[53]

3-1-3-نظرية كينز :

لم يعن كينز بتحليل التنمية الرأسمالية بصورة منظمة، وإذا كان قد قدم في امكنة مختلفة من كتابه (النظرية العامة) اراء مختلفة بخصوصها، وبالرغم من تركيزه على المدة قصيرة الاجل الا انه بين في كتابه "الامكانات الاقتصادية لأحفادنا" (Economic possblities for our grandchildren) الشروط الضرورية للتطور الاقتصادي ومن اهمها:

---

[51] الدكتور محمد العمادي، **كتاب التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص79

[52] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي لتخطيط الكويت، العدد73/2021، ص11

[53] الدكتور محمد العمادي، **كتاب التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص81

- ضرورة السيطرة على نمو السكان.
- ضرورة رفع كفاءة الطرق الانتاجية عن طريق تطبيق الأساليب العلمية في طرق الانتاج وزيادة تكوين رأس المال الذي يحدده الفرق بين انتاجنا واستهلاكنا.

ومن الصعب على المرء أن يبدأ بحث التنمية الاقتصادية بدون استعمال المتغيرات الاقتصادية التي أكدها كينز في مختلف كتاباته ولقد ظهرت مساهمته العلمية في قضايا التنمية في مشاركته بإنشاء المصرف الدولي لإنشاء والتعمير كأداة سليمة لإتاحة ادخارات الدول الغنية التي تحتاج اليها لأمور التنمية.[54]

3-2-نظرية النمو والتغير الهيكلي:

3-2-1-نظرية النمو:

كان الفرنسي "فرانسوا بيرو" هو السابق في شرح هذه الفكرة، حيث وضح أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج إيجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتخذ فقط بالصناعة المحفزة، بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وادارية، والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة اهمها الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة، حجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

3-2-2-نظرية التغير الهيكلي:

تركز نظريات التغير الهيكلي على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الحالية من هياكل تعتمد بشكل أساسي على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضرا وتنوعا، يحتوي على التنوع الصناعي والخدمي، من خلال التوسع فيهما واستخدام أدوات التحليل النيوكلاسيكي، مثل نظرية الأسعار وتوزيع الموارد والاقتصاد القياسي الحديث لوصف عملية التحول، ولهذا تحتوي هذه النظرية على نموذجين شهريين:

أ-نموذج "آرثر لويس" الذي يفترض وجود قطاعين الأول قطاع ريفي بحيث أن مستوى إنتاجية العمل فيه تقترب من الصفر، والقطاع الثاني حضري صناعي حديث تكون فيه إنتاجية العمل مرتفعة وأن أجور العمل فيه أعلى من القطاع الأول.

[54] الدكتور محمد العمادي، **كتاب التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص80

ب–ونموذج "وليس تشينري": لتحليلات التجريبية لأنماط التنمية والذي يحدد عدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة (1950-1973)، واعتمد في تفسيره على المنهج القياس الاقتصادي، حيث توصل من خلال دراسته إلى عدة خصائص لعملية التنمية والتي يمكن ايجازها كالآتي:

- الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة حيث يرتفع نصيب الناتج الصناعي في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة التحضر وزيادة نسبة النمو.
- التغير في الطلب الاستهلاكي والتركيز على السلع الغذائية والضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المختلفة والخدمية.
- انخفاض حجم الأسر ونمو السكان.[55]

3–3–نظرية الدفعة القوية ونظرية التبعية الدولية:

3–3–1–نظرية الدفعة القوية:

صاحب هذه النظرية هو "روزينشتين رودان" حيث انطلق من فرضية اساسية مفادها ان التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة، وتدريب القوى العاملة. هذه المشروعات الضخمة وغير القابلة للتجزئة من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، من جهة أخرى يعتقد "رودان" أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها الى مجموعة من الصناعات تكون مشروعاتها متكاملة لتحقق التشابك الأفقي والعمودي، مما يؤدي الى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة البلد.[56]

---

[55] حنان قارة، منية كادون، **دور مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-2017/2016، ص21

[56] كبداني سيدي احمد، **أثر النمو اقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2013/2012، ص62، **بالتصرف**

3-3-2-نظرية التبعية الدولية:

ظهرت التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا خلال العقد 1970، وتعتبر هذه النماذج امتداد للفكر الاشتراكي الجديد (النيوماركسي) وتعتبر تشاؤمية مقارنة بنماذج التغيير الهيكلي، تظهر هذه النظرية ان البلدان النامية محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والاقتصادية سواء محلية أو دولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها. كما وجهت لهذه النظرية مجموعة من الانتقادات وهي:

من خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة أكثر، من أبرزها عوامل النمو والتنمية. كما أن النصائح قد لا تتوافق مع واقع الدول المتخلفة مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين النتائج المحققة والأهداف المرجوة من السياسات والبرامج المعتمدة.[57]

4-عناصر ومتطلبات التنمية الاقتصادية:

4-1-عناصر التنمية الاقتصادية:

مما سبق ذكره في التعاريف المختلفة للتنمية الاقتصادية يمكن حصر أهم عناصرها فيما يلي:

- ثورة صناعية أو عملية التصنيع وخلق القاعدة الصناعية للمجتمع؛

- ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي بوصفه المقوم الأساسي لعملية التصنيع؛

- خلق الإطار الملائم في التغييرات الاجتماعية المرغوب فيها لدفع عملية التصنيع، وهي تغيرات سياسية واجتماعية، أو تغير في القيم والسلوك وفي النظم السائدة بما خدم عملية التصنيع؛

- اختيار أسلوب التنمية، أي الاختيار بين قوى السوق والتخطيط الشامل.

كما أن هذه العناصر التي تعتبر مكونات عملية التنمية يجب أن تتم كلها في نفس الوقت وأن يطبق التغير الذي تقوم به على جميع الجهات، والسبب في ذلك يعود إلى تميز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بارتباطها وتأثيرها المتبادل، ومن ثم تدفع التغيرات السياسية عملية التصنيع التي بدورها تؤثر في البنيان السياسي والتركيب الاجتماعي... وهكذا.[58]

---

[57] خلفة اميرة، بن شمخ فوزية، **آليات تفعيل السوق المالي كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2020/2019، ص59، **بالتصرف**

[58] بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة، **متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة**، مرجع سابق، ص59، **بالتصرف**

4-2-متطلبات التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة للمجالات السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

أ-المجال السياسي: يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم.[59]

ب-المجال الثقافي: تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، تتمثل هذه التغيرات في تغيير الثورة الثقافية لهذا النظام من جذوره وجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، لملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع. وخلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد.[60]

ج-المجال الاجتماعي: التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة، إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية، وهذا يقتضي تغييرا جذريا في الجو الفكري العام وادخار أفكار وقيم جديدة. فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في اختيار المديرين وبذلك تؤثر على العملية التنموية، ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية التي تعيق عملية المرونة الرأسية أي قدرة الفرد على الانتقال من مهنة لأخرى.[61]

د-المجال التنظيمي (الإداري): تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية.[62]

---

[59] أ. بن جمو فايزة، د. دريس رشيد، **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: "تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 03/ديسمبر 2015، ص109، **بالتصرف**

[60] د. عادل عامر، **التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها**، مجلة دنيا الوطن، تاريخ النشر 2014/03/13، ص11، **بالتصرف**

[61] د. عادل عامر، **التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها**، مرجع سبق ذكره، ص12، **بالتصرف**

[62] أ. بن جمو فايزة، د. دريس رشيد، **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: "تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع"**، مرجع سبق ذكره، ص110

5-استراتيجيات التنمية الاقتصادية وأساليبها:

5-1-استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها الدول، فمنها الاستراتيجيات المعتمدة على تطوير القطاع الزراعي ومنها من تعطي الأولوية للقطاع الصناعي، ونجد استراتيجيات أخرى تركز على تنمية العنصر البشري. وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفرع:

أ-الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

هي استراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام الذي لعبه تقدم الزراعة في إحداث التنمية الاقتصادية، يوجد نوعان من استراتيجيات التنمية الزراعية، يتمثل الأول في التوسع العمودي والذي يقصد به رفع المردود والإنتاجية، بينما يتمثل التوسع الأفقي في زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية. بمعنى أن التطور الزراعي في الدول النامية يمكن أن يحصل بطريقتين إما بتكثيف استغلال نفس المساحة الزراعية أو توسيع المساحة الزراعية المستغلة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية. وتشير التجارب التاريخية أن الدول ذات المساحة الزراعية المحدودة استخدمت التوسع العمودي لتطوير قطاعها الزراعي كما حصل في اليابان في حين اتبعت الدول التي تمتلك مساحات زراعية كبيرة التوسع الأفقي مثل كندا[63].

ب-الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلعة مصنعة، استهلاكية وانتاجية، ومن دافع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري وفي نفس الوقت مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع. كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي هو قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية؛
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي؛

[63] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، 2017/2016، ص71، **بالتصرف**

- يساهم في تعزيز الصادرات من خلال الإنتاج لمختلف السلع الداخلية والموجهة للتصدير؛
- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات؛
- يساهم في عملية التحديث والتحويلات حيث أن تطور الصناعة وتقدمها يساهم في إحداث تحويلات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، الثقافية والنفسية، ويرفع من مستوى المعيشة.[64]

ج–استراتيجية التنمية البشرية:

ظهرت هذه الاستراتيجية خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبيرالية وسياسات الخصخصة، حيث يؤكد الاقتصادي الهندي (Amirtia Sen) أن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي والاستهلاك للسلع والخدمات بل يقاس بالقدرات البشرية. وايضا فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو والتنمية البشرية، حيث يرى أن النمو وسيلة والتنمية البشرية غاية. وللتنمية البشرية جانبان هما:

- بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات؛
- انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة.[65]

د–استراتيجية التنمية المستقلة:

لم يحدد مفهوم للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين، إلا أن الغالبية تتفق على انها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة عملية وتكنولوجية محمية بكل مقتضياتها، مقابل مجموعة من الشروط منها:

- ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل؛
- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك؛
- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة وطبيعة العلاقات المرتبطة بها؛
- العمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.[66]

---

[64] خلفة اميرة، بن شمخ فوزية، **اليات تفعيل السوق المالي كاداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 51، **بالتصرف**

[65] خلفة اميرة، بن شمخ فوزية، **اليات تفعيل السوق المالي كاداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص52، **بالتصرف**

[66] روابح حسيبة، بوالقرارة أمينة، **دور استثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص47، **بالتصرف**

هـ–استراتيجية الحاجات الأساسية:

تهدف هده الاستراتيجية الى توفير الحاجات الاساسية للسكان من غذاء وسكن وتعليم وخدمات صحية...، وقد ظهرت في السبعينات وايدها البنك الدولي تثبت هذه الاستراتيجية ان توفير مثل هذه السلع والخدمات من شانه ان يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الاخرى التي تحاول تسريع النمو ورفع الدخل والانتاجية للفقراء.[67]

5–2–أساليب التنمية الاقتصادية:

في مجال البحث والتفكير في كيفيات تحقيق التنمية الاقتصادية ظهرت مذاهب وتيارات تُتخذ كمداخل ومناهج في احداث عملية التنمية الاقتصادية ومن أهمهم نجد المدخلين التاليين:[68]

أ–الأسلوب الفردي للتنمية الاقتصادية: يعتمد هذا المدخل والأسلوب على المبادرات الفردية والخاصة بمالكي وسائل الانتاج ومصادر رأس المال والذين يقومون بعمليات استثمارية سعيا وراء الحصول على الربح، معتمدين في ذلك على الدوافع والحوافز الشخصية للعمل وتنمية وزيادة ثرواتهم. وإذا كان المدخل الفردي هذا للتنمية قد حُقق ويحقق مستويات عالية من التقدم في بعض الحالات إلا أنه ينتج العديد من المشكلات والآثار السلبية اجتماعيا وسياسيا مثل:

– انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واقتصادية، تتمثل في طبقة مالكي رؤوس الأموال وطبقة العمال؛

– تفاقم وتعمق الفجوة والفروق في مستويات المعيشة بين طبقات وفئات المجتمع الواحد بسبب انعدام العدالة في توزيع الدخل الوطني؛

– السيطرة والهيمنة السياسية لأصحاب رؤوس الأموال واستحواذهم على مصادر ومظاهر القوة والسلطة السياسية والحكم واستغلاله في تحقيق مصالحهم الاقتصادية؛

– كما أن هذا المدخل يؤدي بسبب ارتفاع التكلفة الاجتماعية للإنتاج وبسبب التنافس والانقسامات إلى نمو غير المخطط ولركود الاقتصاد.

---

[67] أحمد قريبع، **أثر الانفاق الحكومي التنمية القتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر**، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل–2018/2017، ص51، **بالتصرف**

[68] د. عمار عوابدي، **علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية**، مجلة إدارة، المجلد 27، العدد 1/52–2020، ص23، **بالتصرف**

وللتغلب على الآثار السلبية تلجأ الدول المعاصرة التي تطبق هذا المدخل إلى اتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة لتشجيع الاستثمار وتحريك عملية التنمية الاقتصادية، مثل تجميع المدخرات الفردية ودفعها للاستثمار في صورة التوسع في الانفاق العام، بهدف تحريك النشاط الانتاجي، وتجنيد السياسة المالية في الاستثمار في قطاعات الانتاج المطلوبة، واستخدام التسهيلات الائتمانية والتحكم في سياسة الاقراض وتوجيهها لتحريك رأس المال بين قطاعي الادخار والاستثمار، والتحكم في حركة الاستهلاك بواسطة سياسة الأجور والأسعار، كل ذلك لتشجيع عمليات الاستثمار والانتاج والتقليل من معوقات منع الأفراد من التقدم والاستثمار والإنتاج.[69]

وبالرغم من نجاح تلك المحاولات إلا أن التطبيقات والتجارب والانتقادات تؤكد قصور وعجز المدخل الفردي للتنمية الاقتصادية ولا سيما في الدول النامية.

ولذلك ظهرت نظريات وأفكار تدعو إلى تطبيق مدخل التخطيط للتنمية الاقتصادية.

ب–أسلوب التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية: إن التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية يعد بديلا يستهدف تحقيق معدلات عالية وسريعة للتنمية الاقتصادية من خلال البحث عن أفضل الاستخدامات الممكنة للموارد المتوفرة، ويرفض منطق هذا الاسلوب المجازفة بمصير التنمية الاقتصادية وتركه لقرارات أصحاب المصالح الفردية الشخصية وفقا لمنطق الاسلوب الفردي للتنمية الاقتصادية الذي ثبتت ثغراته وعيوبه الموضوعية.

وغالبا يتطلب تطبيق مدخل التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية اجراءات تدعيم وتقوية الملكية العامة لوسائل الانتاج للتحكم في عمليات توجيه الموارد الوطنية لتحقيق عملية التنمية الشاملة، وكذلك خلق قطاع عام قوي ومسيطر بدرجات مختلفة وفقا لطبيعة فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة.

وبالرغم من أن هذا الأسلوب هو المدخل والأسلوب المطلوب لتحقيق سياسات التنمية الشاملة ولا سيما في الدول النامية، إلا أنه يعاب عليه أنه معرض لمخاطر تغلغل البيروقراطية وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي.

هذه أهم أساليب التنمية الاقتصادية بإيجاز مركز وذلك تمهيدا لبيان طرق تمويلها.[70]

[69] د. عمار عوابدي، **علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص24، **بالتصرف**

[70] د. عمار عوابدي، **علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص25، **بالتصرف**

6-التمويل والتنمية الاقتصادية:

6-1-مفهوم التمويل:

إن تمويل احتياجات أية منشأة سواء كانت سلعية أم خدمية يفترض من حيث المبدأ أن يكون من مواردها الداخلية وهو ما يعرف (بالتمويل الذاتي)، إلا إن طبيعة المعاملات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل فقد أصبح لزاماً على المنشأة اللجوء إلى المصادر الخارجية من اجل تمويل احتياجاتها بالإضافة إلى ضعف إمكانية التمويل الذاتي والذي يعود إلى أسباب عديدة من بينها تدني هامش الربح بفعل المنافسة والمديونية وغيرها، الأمر الذي جعل المنشأة بحاجة ماسة إلى تمويل المؤسسات المالية لاسيما القطاع المصرفي واللجوء للاقتراض باعتبار المصرف الوسيلة المثلى والأكثر اتساعاً لتمويل المشروعات من خلال قبول الودائع ومنح القروض، إذ يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيراً في نمو اقتصاديات البلدان ويحتل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير ايجابي في التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي وتوزيعها بشكل كفء في مختلف مجالات الاستغلال والاستثمار وتمويل التجارة الخارجية، ويعرف التمويل: بأنه البحث عن موارد مالية خارجية دون الاعتماد فقط على الموارد الذاتية لأجل تمويل أنشطة استثمارية أو استغلالية معينة بالأموال اللازمة.[71]

6-2-مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يتم تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

❖ وتتمثل المصادر الداخلية في:

- الادخار العائلي؛
- الادخار الحكومي؛
- ادخار قطاع الأعمال.

❖ وكذلك تنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى ثلاثة مصادر:

[71] د. صباح حسن العكيلي، **دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2021/65-07، ص312

الاستثمارات الأجنبية؛

المنح والإعانات؛

القروض الخارجية.[72]

6-2-1-مصادر التمويل الداخلية (المحلية):

وتنقسم إلى مصادر اختيارية وإجبارية، أو ما يطلق عليه الادخار الاختياري والادخار الإجباري:

أولا: الادخار الاختياري:

ويقصد بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.[73]

أ- الادخار العائلي: وهو يتمثل في الفرق بين الدخل المتاح والانفاق الاستهلاكي للأفراد في القطاع العائلي، وهنا تُلعب سياسة ترشيد الاستهلاك عن طريق التقنين دورا هاما واساسيا، كذلك فان تعبئة الادخار في القطاع العائلي يقتضي التركيز على زيادة الوعي للادخار وتنمية عادات الادخار لدى الفرد، ويجب في هذا الصدد زيادة وتطوير الاجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات مثل البنوك وصناديق التوفير والاحتياط.[74]

ب-مدخرات قطاع الأعمال: يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات. وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما: ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام.[75]

---

[72] ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشاد، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009 -2010، ص13 **بالتصرف**

[73] د. عبد اللطيف مصطيفى، د. عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص214، **بالتصرف**

[74] د. عادل عامر، **التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها**، مرجع سبق ذكره، ص06

[75] د. عبد اللطيف مصطيفى، د. عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص217، **بالتصرف**

ثانيا: الادخار الإجباري:

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية. ويشمل الادخار الحكومي والتمويل التضخمي.[76]

أ–الادخار الحكومي: عادة ما يتكون الجهاز الحكومي من نوعين من الوحدات؛ وحدات إدارية أو الجهاز الإداري، ووحدات اقتصادية أو ما يعرف عادة بمشروعات القطاع العام. وكلاهما له مدخراته، الأول يتمثل فيما يعرف بادخار الموازنة العامة، أي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الاستهلاكية، والثاني يتمثل في أرباح المشروعات الاقتصادية العامة والتي ترحل بدورها عادة إلى الموازنة العامة. وفي كثير من الحالات يكون التركيز على ادخار الموازنة العامة، على أساس أن الثاني يصب فيه، وبسبب عدم تواجد مشروعات اقتصادية عامة وإذا وجدت فغالباً ما تكون مدخراتها سالبة. على أية حال فإن الادخار الحكومي يتمثل في الفرق بين الإيرادات العامة، وعلى رأسها الضرائب والرسوم والقروض وبين النفقات العامة الجارية أو الاستهلاكية مثل المرتبات والأجور والصيانة والدعم وفوائد الديون العامة، وغيرها مما يصرف إلى تشغيل الأصول القائمة والمحافظة عليها، ومعنى ذلك أن المدخرات الحكومية أو العامة تتجسد فيما يعرف بالنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية، وهذه المدخرات تتحدد من خلال محددين، الإيرادات العامة والنفقات الجارية.[77]

ب–التمويل التضخمي:

نتيجة لضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، إلى جانب قصور المواد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، فإن الدول النامية تلجأ إلى استخدام التمويل التضخمي أو ما يسمى التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة، أي استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي أو من الجمهور أو من الخارج، ومضمون التمويل عن عجز الميزانية العامة يختلف باختلاف البلدان، ويعتبر التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته.[78]

---

[76] د. عبد اللطيف مصطيفى ود. عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص219، **بالتصرف**

[77] د. شوقي أحمد دنيا، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص57، **بالتصرف**

[78] أ.زيتوني عمار، **التمويل التضخمي وأهميته في الدول النامية**، مجلة الإحياء، العدد 2005/09، ص374، **بالتصرف**

6-2-2-مصادر التمويل الخارجية:

ان البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج؛[79]

وتنقسم مصادر التمويل الخارجي الى ثلاث اقسام وهي:

أ-الاستثمارات الاجنبية:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها، ولقد ساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية. ويعرف الاستثمار الأجنبي بأنه امتلاك أحد الأطراف أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى، وينقسم إلى نوعين:

- **الاستثمار الاجنبي المباشر**: يتمثل في تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر لهم حق الإدارة.
- **الاستثمار الاجنبي الغير المباشر**: تكون هذه الاستثمارات في شكل قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطي الحق في الإدارة، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ القرارات.[80]

ب-المنح والاعانات:

الاعانات قد تكون عامة أو خاصة، نقدية أو عينية، دولية أو اقليمية، ثنائية أو متعددة الأطراف إلى غير ذلك من التقسيمات.[81]

---

[79] بن لخضر عيسى، **سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليابس -سيدي بلعباس-2019/2018، ص30

[80] عبد اللطيف مصيطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2008/2007، ص98، **بالتصرف**

[81] زينب موسلي، خديجة بوخونة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-2020/2019، ص 42، **بالتصرف**

ونسمي المعونات التي لها مقابل بالقروض طويلة الأجل، مثل التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المصدرة للبترول بحيث تتميز هذه القروض بالمرونة بسبب تسهيلات أسعار الفائدة، والفاتورة بالعملة الوطنية وغيرها.

اما المساعدات المقدمة دون مقابل تعرف بالمنح الخاصة ومن المؤسسات المقدمة للمعونات نجد:

- البنك الدولي لإنشاء والتعمير والمؤسسات المكملة له ومؤسسة التنمية الدولية، والمؤسسة المالية الدولية والتي تعرف بمجموعة البنك الدولي.
- مؤسسة التنمية الدولية: تقدم قروض مباشرة عادة ما تكون طويلة الأجل تصل إلى 50 سنة.
- مؤسسة المالية الدولية: تحفز الاستثمارات الخاصة، عن طريق المساهمة في رؤوس الأموال المطلوبة للمشاريع معينة دون أن تتزايد هذه المساهمة عن 50 % من قيمة المشروع.

بإضافة إلى هذه المؤسسات نجد أيضا بنك التنمية الأسيوي أو البنك الإفريقي، وبنك التنمية الموجه لأمريكا اللاتينية، وأيضا صناديق التنمية العربية مثل الصندوق السعودي والصندوق الأسيوي.[82]

ج–القروض الخارجية:

وقد تكون عامة أو خاصة، فالقروض العامة هي تلك التي تعقدها حكومات البلدان النامية مع غير المقيمين. أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في البلدان النامية مع المقيمين في الخارج، وتختلف القروض الأجنبية باختلاف الشروط التي تعقد بها، فالقروض التجارية تكون عادة وفقا للشروط التي تحددها أسواق رأس المال، وتعتبر من أكبر المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية. اما القروض السهلة فهي تعقد بشروط ميسرة، وتمنح مثل هذه القروض عادة للحكومات أو الهيئات التابعة لها.[83]

[82] هدى بومالة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص37، **بالتصرف**

[83] ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012–1989)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر–3–2015/2014، ص08، **بالتصرف**

7-معيقات التنمية الاقتصادية:

يعتقد معظم الاقتصاديين الذين اهتموا بالتنمية أن السبب في أن الدول الأقل تطورا كانت منخفضة الدخول ولا تنمو بصورة أسرع هو إما تفتقر إلى معرفة طرق أفضل أو أن هناك عوائق في الطريق. وهذه المعوقات تنقسم إلى:[84]

7-1-معيقات اقتصادية:

- قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية؛
- انخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية؛
- عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة وعدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا أمثل؛
- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم؛
- ضعف الموارد الطبيعية ونفص استغلالها، مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.

7-2-معيقات غير اقتصادية:

أ-معيقات الاجتماعية، السياسية والفكرية:

تتعرض الدول النامية للكثير من العادات والمفاهيم التي لم تتناسب مع متطلبات المجتمع الحديث والتي لها تأثير سلبي على التنمية، مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد، فيصعب تعليمهم وعلاجهم، توفير السكن الملائم، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.

ب-معيقات التكنولوجية والتنظيمية:

هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وما بين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية. إضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.[85]

---

[84] أنس يحي، أحمد علي، **معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، سنة 2018، ص47، **بالتصرف**

[85] خلفة اميرة،بن شمخ فوزية، **اليات تفعيل السوق المالي كاداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص46، **بالتصرف**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سنذكر كل من الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الاجنبية وايضا الاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية.

1-الدراسات باللغة العربية:

1-1-الرسائل الجامعية:

1-1-1-أطروحات الدكتوراه:

أولا. دراسة: (**بالي مصعب 2018**)[86]

تهدف هذه الدراسة إلى دعم نظرية التأثير الإيجابي للتأمين الاقتصاد الحديث، من خلال قياس أداء قطاع التأمين وتحديد مكانته في دعم نمو الاقتصاد الوطني للفترة 1980/2016، عبر أربعة مداخل رئيسية متمثلة في: معدل اختراق التأمين ومعدل الكثافة التعويضات المدفوعة، استثمارات شركات التأمين ومساهمتها في توظيف اليد العاملة. وخلصت الدراسة إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وانخفاض مستوى استثماراته، فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في نمو الاقتصاد الوطني على مستوى جميع المداخل، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي على النمو الاقتصادي في الجزائر. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير قطاع التأمين بالاعتماد على الأسس التالية: توفير بيئة اقتصادية سليمة وقوية، تحسين تنظيم القطاع والإشراف عليه، ابتكار منتجات تتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الاستخدام الفعال لقنوات التوزيع.

ثانيا. دراسة: (**غفصي توفيق 2018**)[87]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل الكامنة وراء ضعف مساهمة قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد في جمع البيانات حول واقع القطاع على التقارير والإحصائيات الدورية لهيئات رسمية في الفترة التي تلت تاريخ رفع احتكار الدولة لنشاط التأمين وتحريره أمام المتعاملين الوطنين والأجانب (1995-2015)، وخلصت الدراسة إلى تحديد جملة من العوامل المساهمة في ضعف قطاع التأمين ممثلة في: عوامل خارجية تتعلق بالأفراد هي: غياب الوعي والثقافة التأمينية، وضعف معدل الدخل الشهري عوامل داخلية تتعلق بمؤسسات التأمين

[86] بالي مصعب، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1980/2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة ورقلة 2018/2017.

[87] غفصي توفيق، **سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة المسيلة 2017-2018.

هي: تقليدية خدمات التأمين ورداءة أدائها، تواضع جهود التسويق والإشهار والاتصال، وعجز في تغطية قطاع التأمين بالإطارات المؤهلة. عوامل أخرى تتعلق بعدم ملاءمة البيئة التنظيمية والقانونية للقطاع، واختلالات الاقتصاد الجزائري والسياسة الاجتماعية المتبناة من قبل الدولة.

ثالثا. دراسة: (**إيمان زكري 2020**)[88]

تهدف الدراسة الى إيجاد العلاقة بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي وواقعهما في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، حيث تم قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين المتغير التفسيري الأساسي ومتغير تفسيري ضابط والمتغير تابع المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة، كما أن اعتماد المتغير الضابط في الدراسة القياسية كان بهدف القياس الدقيق لأثر استثمارات قطاع التأمين على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ بين متغيرات الدراسة وفق منهجية أنجل-غرانجر للتكامل المشترك، ومن خلال نتائج التقدير تبين وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية بين التأمين والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير

1-1-2-رسائل الماجستير:

أولا. دراسة: (**زينب ناجم 2012**)[89]

تهدف الدراسة إلى تقديم نظرة عامة حول التأمين والتأمين على الحياة على وجه الخصوص وإبراز واقع التأمين على الحياة في الجزائر كما ساعدت في التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ضعف هذا النوع من التأمين وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تأمينات الأشخاص في الجزائر يعرف طلبا ضعيفا إذا ما قورن بالأنواع الأخرى للتأمين ذلك بسبب محدودية الوعي في التأمين وعدم انتشار الثقافة التأمينية فيما يتعلق بالتأمين على الحياة مما يؤثر سلبا على سوق التأمين على الحياة في الجزائر وأيضا انخفاض نصيب الفرد الجزائري من التأمين على الحياة مقارنة بالأنواع الأخرى للتأمين. كما توصلت أيضا إلى أنه لم يكن هناك ارتقاء بفرع التأمين على الحياة في الجزائر إلى المستوى المطلوب على الرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها السلطات والتي ترجمت بالقانون رقم 95/07 والقانون المعدل والمتمم له رقم 06/04، وهذا يمكن تفسيره أنه لابد من إعادة النظر في قوانين التأمين بما يخدم فرع التأمين على الحياة 1995.

[88] إيمان زكري، **قطاع التأمين وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية، جامعة أم بواقي 2020/2019.

[89] زينب ناجم، **إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: علوم اقتصادية فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2012/2011.

ثانيا. دراسة: (**حدباوي أسماء 2012**)[90]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع التأمين والبحث في الأسباب الحقيقة وراء ضعف قطاع التأمين في الجزائر من أجل اقتراح حلول مناسبة لهذه العراقيل، حيث توصلت إلى أن ضعف القطاع راجع للعديد من الأسباب أهمها: تواضع مستوى ثقافة التأمين لدى أفراد المجتمع، إهمال أداء شركات التأمين للدور الأساسي للتسويق في تحسين القدرة التنافسية للشركة، محدودية دور وسطاء التأمين، مماطلة شركات التأمين في تعويض المستأمنين في الوقت المناسب، ضعف ومحدودية جهاز الإشراف والرقابة على التأمين، اضافة الى اقتراح جملة من الحلول التي تساعد على النهوض بقطاع التأمين في الجزائر.

1-2-المقالات العلمية:

أولا. دراسة: (**عيساوي توفيق، قرومي حميد 2021**)[91]

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة للعلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)، وهذا باستخدام الأدوات الكمية من خلال تقدير نموذج قياسي يربط متغير نشاط التأمين ومتغير النمو الاقتصادي حيث تدل نتائج البحث على أن مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام في الجزائر تعرف تذبذب إذ أنها لم تتجاوز نسبة 0,80% خلال الفترة 1999-2019، كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة على وجود علاقة طردية ومعنوية بين نشاط التأمين (إنتاج التأمين) والناتج الداخلي الخام، وبالإضافة إلى ذلك فإن اختبار غرانجر دل على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد.

ثانيا. دراسة: (**دنا محمد العجلان، نشوى مصطفى علي محمد 2020**)[92]

تهدف الدراسة الى تحليل وقياس أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2017 1992). باتباع المنهج الوصفي، والأسلوب القياسي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (Autoregressive Distrusted Lag Model) (ARDL) وكان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تطبيقا

[90] حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2012/2011

[91] عيساوي توفيق، قرومي حميد، **دراسة العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019**، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 12 / العدد: 4 (2021)، ص 709-725.

[92] دنا محمد العجلان، نشوى مصطفى علي محمد، **أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2017-1992)**، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد السادس، العدد 1، أبريل 2020).

على المملكة العربية السعودية، في حين لم تطبق أي من الدراسات السابقة على المملكة العربية السعودية. حيث أفادت النتائج أنه للتأمين أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

2-الدراسات باللغة الأجنبية:

2-1-المقالات العلمية:

أولا. دراسة (Guiyun You **2014**)[93] بعنوان:

تستعمل هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الذي يأخذ في الاعتبار إضافة فترات الإبطاء للمتغير التابع و/أو إبطاء بعض المتغيرات المستقلة. استنادًا إلى بيانات أقساط التأمين في الصين، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)، واستثمار الأصول الثابتة خلال الفترة من 1980 إلى 2012، كما تحلل هذه الدراسة العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بينهما مع طريقة نهج اختبار حدود ARDL. وتشير النتائج إلى أن الناتج المحلي الإجمالي هو العامل الرئيسي وراء نمو أقساط التأمين على الممتلكات في الصين، كذلك أن الاستثمار في الأصول الثابتة له تأثير كبير على أقساط التأمين على الممتلكات الصينية، وأن لمؤشر أسعار المستهلك تأثير ضئيل على دخل الأقساط.

ثانيا. دراسة (Abdul Latif Alhassan **2014**)[94]، بعنوان:

تبحث هذه الدراسة في العلاقة السببية طويلة المدى بين اختراق التأمين والنمو الاقتصادي في غانا من 1990 إلى 2010. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للتكامل المشترك (1996، 2001). حيث وجدت الدراسة علاقة إيجابية طويلة المدى بين اختراق التأمين والنمو الاقتصادي مما يعني أن الأموال المعبأة من أعمال التأمين لها تأثير طويل المدى على النمو الاقتصادي. تم العثور على علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من اختراق التأمين الكلي وتغلغل التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة إلى النمو الاقتصادي لدعم الفرضية "العرض الفعال". النتائج لها آثار على تطوير سوق التأمين في غانا.

93 Guiyun You, Shanshan Cao, Jing Feng, Shu Yu, An Empirical Research on the Relationship between Property Insurance Premiums and Macroeconomic Variables Based on ARDL Model, Journal of Risk Analysis and Crisis Response, Vol.4, No.3 (September 2014), 175-181.

94 Abdul Latif Alhassan, Vera Fiador, Insurance-growth nexus in Ghana : An autoregressive distributed lag bounds cointegration approach, Review of Development Finance 4 (2014) 83-96.

ثالثا. دراسة:(Kok Sook Ching **2010**) [95]، **بعنوان**:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وجود علاقة سببية بين قطاع التأمين على الحياة ونمو الاقتصاد الماليزي. تطبق هذه الدراسة اختبار جونسنز (Johansen's) للتكامل المشترك، واختبار سببية جرانجر بناءً على نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لإثبات العلاقة السببية المحتملة.

ب–نتائج الدراسة: تقدم النتائج أدلة كافية لدعم العلاقة طويلة المدى بين مؤشر التأمين على الحياة (إجمالي أصول قطاع التأمين على الحياة في ماليزيا) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك علاقة سببية قصيرة المدى من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مؤشر التأمين على الحياة (إجمالي أصول قطاع التأمين على الحياة الماليزي). حيث تشير النتائج إلى أن قطاع التأمين على الحياة في ماليزيا يمكن أن يكون وسيطًا ماليًا فعالًا لتوليد مدخرات طويلة الأجل لتمويل استثمارات رأس المال ويمكن في النهاية تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد.

رابعا. دراسة (Damian Ward **2000**)[96]، بعنوان:

تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقات الديناميكية قصيرة وطويلة المدى التي تظهر بين النمو الاقتصادي والنمو في صناعة التأمين في تسع دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث يتم تحقيق ذلك من خلال إجراء تحليل التكامل المشترك على مجموعة فريدة من البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي الأقساط الحقيقية الصادرة في كل بلد خلال الفترة 1961–1996. كما يتم في هذه الدراسة إجراء اختبارات السببية، والتي تمثل الاتجاهات طويلة المدى في البيانات. أشارت نتائج الاختبارات إلى أنه في بعض البلدان، تؤدي صناعة التأمين Granger إلى النمو الاقتصادي، وفي بلدان أخرى، يكون العكس صحيحًا. علاوة على ذلك، تم التوصل إلى أن هذه العلاقات المتعلقة بما إذا كانت صناعة التأمين تعزز النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من الظروف الوطنية الخاصة بكل بلد.

95 Kok Sook Ching, Mori Kogid, and Fumitaka Furuoka, Causal Relation between Life Insurance Funds and Economic Growth Evidence from Malaysia, ASEAN Economic Bulletin Vol. 27, No. 2 (2010), pp. 185-99.

96 Damian Ward and Ralf Zurbruegg, Does Insurance Promote Economic Growth? Evidence from OECD, the Journal of Risk and Insurance, Vol. 67, No. 4 (Dec. 2000), pp. 489-506.

خامسا. دراسة (Peter R. Haiss Kjell Sümegi **2008**)[97]، بعنوان:

تقوم الدراسة بإيجاد العلاقة بين التأمين والنمو وأهميته في الوساطة المالية وتحديد قنوات التأثير ذات الصلة. من خلال اجراء تحليل باستخدام بيانات أقساط سنوية لبلدان خلال الفترة 1992-2004 لـ 29 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتم الوصول الى أن للتأمين على الحياة تأثير ايجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وسويسرا والنرويج وأيسلندا وتأثيرًا قصير المدى على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بسبب استهلاك التأمين بخلاف التأمين على الحياة. كما تم التوصل الى أن تحليل العلاقة بين التمويل والنمو التي كانت تقتصر حتى الآن على البنوك وأسواق رأس المال ينبغي توسيعها لتشمل قطاع التأمين. على غرار البنوك، ليعتمد تأثير التأمين على مستوى التنمية الاقتصادية ايضا.

سادسا. دراسة (Azman-saini **2011**)[98]، بعنوان:

تقدم هذه الدراسة أدلة جديدة تلقي الضوء على تأثير تطوير قطاع التأمين على نمو الناتج وتراكم رأس المال وتحسين الإنتاجية باستخدام بيانات من 51 دولة (متقدمة ونامية) خلال الفترة 1981-2005. وتظهر نتائج تحليل بيانات الدراسة أن تطوير قطاع التأمين يؤثر على النمو في الغالب من خلال تحسين الإنتاجية في البلدان المتقدمة، بينما في البلدان النامية يعزز تراكم رأس المال.

سابعا. دراسة (Guan-Chun Liu **2016**)[99]، بعنوان:

تبحث هذه الدراسة في العلاقة طويلة المدى والعلاقة السببية المتأخرة على المدى القصير بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي لسبع دول. حيث تم الاعتماد على اختبار السببية التمهيدية Granger لتجنب مشكلة التغيير الهيكلي على عينات كاملة وعينات فرعية بإطار ثابت الحجم. وفي الأخير تم التوصل الى أن هناك علاقة طويلة المدى بين السلسلة، كما تظهر نتائج اختبار السببية التمهيدية Granger في العينة الكاملة أن العلاقات السببية قصيرة المدى خاصة بكل بلد. باختلاف نتائج العينة الكاملة، يوضح دليل نماذج VAR المتداول أن العلاقة السببية قصيرة المدى بين السلسلة متغيرة بمرور الوقت عبر عينات فرعية مختلفة.

97 Peter R. Haiss Kjell Sümegi, The Relationship of Insurance and Economic Growth A Theoretical and Empirical Analysis, Emprica, Journal of Applied Economics and Economic Policy, Vol. 35, No. 4. pp. 405-431, 2008.

98 Azman-saini, and Peter Smith, Finance and growth: new evidence on the role of insurance, Source: South African Journal of Economics, Vol. 79, No. 2 (2011): pp. 111-127.

99 Guan-Chun Liu, Chien-chiang Lee, Chi-Chuan Lee, The nexus between insurance activity and economic growth : A bootstrap rolling window approach, International Review of Economics & Finance Volume 43, May 2016, Pages 299-319.

ثامنا. دراسة: (Rudra P. Pradhan **2016**)[100]، بعنوان:

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت هناك علاقات سببية بين اختراق سوق التأمين، والمال الواسع، ورسملة سوق الأوراق المالية، والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات دراسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) للفترة 1988-2012 وذلك باستخدام إطار عمل متعدد المتغيرات. كما تظهر النتائج أن جميع المتغيرات مدمجة معًا وتكشف لنا عن شبكة من الروابط السببية، بما في ذلك السببية ثنائية الاتجاه قصيرة المدى بين اختراق سوق التأمين والنمو الاقتصادي.

3-المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

من خلال الدراسات السابقة التي استعرضناها اتضح لنا اهمية قطاع التأمين ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالدراسات السابقة التي اجريت في كل من العراق، المملكة العربية السعودية والدول الاجنبية مثل الصين، غانا، ماليزيا، دول جنوب شرق آسيا تحدثت عن تأثير قطاع التامين والدور الذي يلعبه في رفع الاقتصاد، أما النماذج المستخدمة في الدراسات فمعظمها كان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للتكامل المشترك (ARDL) أما ماليزيا فكانت الدراسة باستخدام اختبار جونسنز المشترك والبعض الآخر استخدموا اختبار السببية التمهيدية (GMM)

وبالنسبة للفترة التي اجريت فيها الدراسات السابقة فهي تختلف من فترة لأخرى حيث تراوحت ما بين 1961 و2019.

أما عن الدراسة الحالية في بلدنا فتطرقنا فيها الى دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1992 الى 2020 فموضوع دراستنا يتطابق تقريبا مع معظم الدراسات السابقة من حيث الهدف والمضمون، فقد ركزنا على سوق التأمين الجزائرية، مراحل تطوره وأثر النشاط التأميني على التنمية الاقتصادية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

100 Rudra P. Pradhan, B. Mak Arvin, Neville R. Norman, Mahendhiran Nair, John H. Hall, Insurance penetration and economic growth nexus: Cross-country evidence from ASEAN, Research in International Business and Finance 36 (2016) 447-458.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في الاقتصاد العالمي لما له من دور حيوي وجد مؤثر في دعم جهود التنمية الاقتصادية التي تعتبر الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية في دول العالم، خصوصا من ناحية مساهمته في تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع وايضا القضاء على التضخم من خلال امتصاصه للفائض في الأموال على شكل اقساط، وكذا من حيث ما يوفره للأفراد والعائلات فيما تعلق بحماية أصولهم وممتلكاتهم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع، ويقدم التأمين الغطاء الضروري لقطاع الأعمال الذي يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي والزيادة في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر التأمين على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة للحماية من الأخطار التي لا يمكن للأفراد أو المؤسسات تفاديها او إغفال تأثيرها على الحياة الاقتصادية، فقد قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في مجال صناعة التأمين ووفرت له المناخ الملائم الخاص به، والجزائر كغيرها من الدول سارعت منذ السنوات الأولى من الاستقلال إلى محاولة تنظيم القطاع وإنشاء عدة شركات وطنية، بغية حماية الاقتصاد الوطني.

فقطاع التأمينات الجزائري على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى قد مر بجملة من الإصلاحات، حيث عمدت السلطات العمومية الجزائرية إلى إنشاء نظام تأميني يرفع من مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد ويقوم بحماية الأفراد والمؤسسات الاقتصادية من الأخطار التي تهددهم.

المبحث الأول: تطورات سوق التأمين الجزائرية وأثرها على الاقتصاد الوطني

سنتطرق في هذا المبحث الى واقع التأمين في الاقتصاد الوطني وتحليل النشاط التقني لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة(2015-2020).

1. واقع التأمين في الاقتصاد الجزائري:

لقد مر نظام التأمين في الجزائر بعدة مراحل، ففي بداية الأمر كان خاضعا للنظام التأمين الفرنسي، بعد ذلك عمل المشرع الجزائري على سن قواعد قانونية جزائرية، وذلك بوضع رقابة مشددة على قطاع التأمين باحتكاره له.

بعد ثلاثين سنة من الاحتكار جاء قانون 95 الذي ألغى هذا الاحتكار مما أدى إلى ظهور شركات تأمين خاصة وجديدة في السوق.[101]

1-1-مراحل تطور قطاع التامين في الجزائر:

أ-المرحلة الاستعمارية:

ظهر التأمين في الجزائر خلال العهد الاستعماري لخدمة مصالح المعمرين من خلال تأمين الأخطار، كتلك المترتبة من استغلال الموارد المنجمة والزراعة وحوادث المرور والتأمين على الحياة، وقد كانت العمليات التأمينية خاضعة للنصوص الفرنسية الموضوعة آنذاك

لم يكن التأمين بمفهومه الحديث موجودا خلال الفترة التي سبقت العهد الاستعماري، بل تعلق الأمر في هذه المرحلة بتطور نشاط التأمين في فرنسا، فقد أدى الاندماج السياسي والاقتصادي معا إلى مرور هذا النشاط بمرحلتين:

- دخول الوسطاء ووكالات التأمين إلى الجزائر.
- بدء تنفيذ قوانين ولوائح مرتبطة بالتشريع الفرنسي.

يلخص الجدول التالي أهم القوانين التي نظمت التأمين في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية:

[101] حمزة شريط، نصر الدين علاك، **تطور انتاج شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقصاد التأمين، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2019/2018 ص38، **بالتصرف**

جدول (1): أهم القوانين المنظمة لقطاع التأمين في الجزائر

النوع	التاريخ	المضمون
قانون	13 جولية 1930	تنظيم عقود التأمين البرية
قانون	04 جوان 1938	توحيد مراقبة الدول لكل شركات التأمين وتنظيم قانونها
مرسوم	29 جويلية 1939	الذي حدد محاسبة شركات التأمين
مرسوم	17 أوت 1941	لضمانات الاحتياطات المفروضة على قطاع التأمين
أمر	04 أكتوبر 1945	منح حوادث العمل لصندوق الضمان الاجتماعي بعد أن كانت من اختصاص شركات التأمين
قانون	25 أفريل 1946	تأميم 32 شركة تأمين وإنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والمجلس الوطني للتأمينات
قانون	27 فيفري 1958	إلزامية تأمين المسؤولية المدنية لمالكي السيارات
مرسوم	06 مارس 1947	تعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر

المصدر: بوعباش زهرة، لونيس ميليسة ضريفة، **واقع وأفاق شركات التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل 2018/ 2019 ص 55)

ب–مرحلة ما بعد الاستقلال:

المرحلة الانتقالية (1962-1965): تمتد هذه المرحلة من استرجاع الدولة الجزائرية لسيادتها الوطنية حتى إنشاء احتكار الدولة لنشاط التأمين، حيث اتخذت هذه المرحلة مبادرات تهدف إلى الحفاظ على مصالح الدولة والمواطنين في المواجهة والتصدي للمؤسسات الأجنبية العاملة آنذاك في الجزائر، والتي يبلغ عددها 270 مؤسسة اغلبيتها فرنسي، وكنتيجة لعدم خضوع شركات التأمين الى رقابة على نشاطها حيث اكتفت بفروع تحقق من ورائها أقصى الأرباح، وهذا ما لم يمنعها من تحقيق مداخيلها وارباحها إلى الخارج بواسطة عمليات إعادة التأمين، مما ترتب عنه حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ مالية لا يستهان بها.

ج–مرحلة الاحتكار (1966–1972):

تأسس احتكار الدولة لقطاع التأمين ابتداء من 1966 والذي أدرج ضمن منطق استراتيجي لتنمية وسمح بخلق اقتصاد مركزي يقوم على أساس الصناعات الثقيلة، وتكرس هذا الاحتكار بتاريخ 27 ماي 1966 بإصدار أمرين الأول رقم 66-127 والذي تم بموجبه تأميم شركات التأمين العاملة في الجزائر وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة، وبذلك وضع حد الاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية، والتي أصبحت تستغل جميع عمليات التأمين بواسطة المؤسسات الوطنية المتمثلة في عادة التأمين الشركة الوطنية لتأمين واعادة التأمين (CAAR) والتي عدل قانونها التأسيسي، والشركة الجزائرية لتأمين SAA)) والتي تم تأميمها بموجب الامر66-129 من بين 17 شركة.

د–مرحلة التخصص (1973–1979):

مع تطور وازدياد حجم الممتلكات القابلة لتأمين خاصة مع تبني الجزائر لمجموعة من المخططات التنموية، ومن أجل تقوية السوق الوطني لتأمينات وضمان تسيير وتوزيع أحسن المنتجات التأمين، تضاعف احتكار الدولة لعمليات التأمين وذلك عن طريق تخصيص الشركات الوطنية.

هـ–مرحلة ما قبل الاصلاحات (1980–1994):

قامت السلطات في سنة 1982 بإعادة هيكلة جميع الشركات الوطنية بما فيها شركات التأمين، وفي هذا الإطار تمت إعادة هيكلة الشركة الجزائرية لتأمين واعادة التأمين ونتجت عنيا شركة جديدة هي الشركة الجزائرية لتأمينات النقل بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 30 أفريل1985 والمتخصصة في تأمينات النقل البري والبحري والجوي.

أما في سنة 1990 تم إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين حيث تم تعديل قانونيا الأساسي لتتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين وبكل حرية.

ي–مرحلة تحرير السوق التأمين (1995–الى يومنا هذا):

انتهجت الجزائر نظام الاقتصاد الحر مع مطلع التسعينات فأصبح التأمين يتمتع بأكثر حرية في عملياته، فقد صدر قانون 95-07 في 25 جانفي 1995 الذي جعل قطاع التأمينات مغطى برأس مال خاص سواء كاف وطنيا أو أجنبيا.[102]

[102] وعباش زهرة، لونيس ميليسة ضريفة، **واقع وأفاق شركات التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل 2018/ 2019، ص57، **بالتصرف**

1-2-شركات التامين في الجزائر:

أ-شركات التأمين العامة: وتتمثل في:

- الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين CAAR:

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر هي شركة عمومية ذات أسهم نشأت يوم 08 جوان عام 1963، تمثل اهدفها في سد الفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية بعد مغادر الجزائر، وكانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني حيث تلزم مختلف الشركات التي تزاول نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة 10 % لصالح (CAAR) وبعد مرور سنة من ذلك سمح لها بممارسة عمليات التأمين المباشر.[103]

-الشركة الجزائرية للتأمين (SAA):

هي شركة عمومية ذات أسهم أنشأت في 21ديسمبر 1963 كشركة مختلطة جزائرية ومصرية وتم تأميمها سنة 1966 بموجب قانون 127/66 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين.[104]

-الشركة الجزائرية لتأمين (CAAT):

هي شركة عمومية ذات أسهم، أنشأت في 11 أفريل 1985 بفعل إعادة هيكلة الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين.

-شركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH):

هي شركة عمومية ذات أسهم تابعة لشركات المحروقات "سوناطراك" أنشأت في 04 أكتوبر 1999 لممارسة عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى.

ب-شركات التأمين الخاصة:

-شركة ترست الجزائر (Algeria Trust):

تأسست شركة ترست الجزائر بتاريخ 1997/11/18، في صورة شركة ذات أسهم، وهي شركة مختلطة جزائرية، بحرينية، قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60% وقطر بحصة 5% أما عن حصة الجزائر فتتقاسمها كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) ب 5,17%، والشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR) ب 17.5%.

---

[103] بناي مصطفى، **واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3 2014/2013 ص 144، **بالتصرف**

[104] حمزة شريط، نصر الدين علاك، **تطور انتاج شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017**، مرجع سبق ذكره، ص44، **بالتصرف**

-الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين(CIAR) :

نشأت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين(CIAR) بتاريخ 05 أوت 1998، لكنها لم تباشر نشاطها فعليا إلا ابتداء من عام 1999 وهي تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.

-الشركة العامة للتأمينات المتوسطية: (Assurance GAM)

نشأت الشركة العامة للتأمينات المتوسطية بتاريخ 2001/09/25 في صورة شركة ذات أسهم، وتضم ثلاث مديريات جهوية، و78 وحدة ربط و221 وكالة تجارية (مباشرة ومعتمدة) وتتمثل منتجات الشركة العامة للتأمينات المتوسطية :

التأمين. تأمين السيارات، تأمين الأخطار المختلفة، تأمين النقل، تأمين القرض، بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بإعادة التامين.

-شركة السلامة (Salma Assurance):

اعتمدت شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 2006/07/02 عن وزارة المالية وبذلك فهي قد عوضت شركة البركة وأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 2000/03/26 والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر بعد انضمامها لمجوعة سلامة التي توفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 94 وكالة تجارية على مستوى كافة التراب الوطني، كما أنها تنفرد بخدمات التكافل ومن منتجاتها نجد:

تكفل السيارات: يتضمن التأمين الشامل للسيارات والمسؤولية اتجاه الغير.

التكافل العام: ويتضمن تأمين الحريق والممتلكات و تأمين الحوادث المتنوعة، التأمين البحري.

التكافل الطبي: برنامج الرعاية الصحية للأفراد والشركات. [105]

-شركة الجزائرية للتأمينات:

تأسست شركة الجزائرية للتأمينات A2 في09 نوفمبر 1998 بموجب القرار رقم 14/98الصادر في 05 أوت 1998، والذي يعد بمثابة اعتماد ممنوح لها من قبل الدولة للممارسة النشاط التأميني بمختلف عملياته التقنية، إذ يعتبر أول اعتماد يمنح لشركة خاصة في إطار انفتاح السوق الجزائرية للتأمين. اعتمد تكوين رأس مالها على مساهمات أصحاب

[105] بناي مصطفى، **واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011**، مرجع سبق ذكره، ص 150، **بالتصرف**

رؤوس الأموال المؤسسين لها ولمجموعة أركوفينا، وقد تم رفع رأس مال الشركة من 500 مليون دينار جزائري عند تاريخ التأسيس إلى مليار دينار جزائري مع بداية سنة .2005[106]

-شركة أليانس للتأمينات:

هي شركة مختلطة ذات رأس مال أغلبيته أجنبي، تأسست في جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 65-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والصادر عن وزارة المالية، والمتعلقة بفتح سوق التأمينات بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة انطلق نشاط الشركة سنة 2006، بواسطة القيام بجميع عمليات التأمين واعادة التأمين، وتمتلك الشركة شركتين فرعيتين:

-الأولى:assistance Touring Algérie (ATA) شركة ذات أسهم موجهة لمساعدة المؤمنين لهم تأسست سنة 2006

-الثانية: Orfina SARL شركة ذات مسؤولية محدودة متخصصة في أجهزة الإعلام الي تأسست سنة 2008 برأس مال قدره 10 ملايين دينار، وهي 100 %ملك أليانس.[107]

ج-الشركات المتخصصة:

-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات(CAGEX) :

تأسست الشركة الجزائرية لضمان الصادرات بموجب الأمر رقم 06/96 الصادر بتاريخ 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير في صورة شركة ذات أسهم (SPA) ومن منتجات الشركة:

- تأمين الأخطار التجارية مثل: العجز القانوني أو الفعلي عن الدفاع؛
- تأمين الأخطار السياسية، مثل الحروب الأهلية؛
- تأمين الأخطار الغير قابلة للتحويل الناتجة عن صعوبات اقتصادية أو مراجعات تشريعية؛
- مخاطر الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات.

[106]معوش محمد الامين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف1-2014/2013، ص103، **بالتصرف**

[107]فالح حليمة، **دور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وكالة بوراشد**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (2016-2017) ص37

-شركة ضمان القرض العقاري (SGCI):

أنشأت الشركة الجزائرية لضمان القرض العقاري بتاريخ 1997/10/05 في شكل شركة عامة ذات أسهم (SPA) برأس مال اجتماعي قدره مليار دينار جزائري وهو موزع على عشر مساهمين على النحو الآتي:

-الخزينة العمومية بنسبة 80.7%.

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بنسبة 2.89%.

-القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنسبة 2.89%.

-البنك الوطني الجزائري (BNA) بنسبة 2.89%.

-البنك الخارجي الجزائري (BEA) بنسبة 2.89%.

-البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR) بنسبة 1.93% .

-الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) بنسبة 1.93%.

-الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) بنسبة 1.93%.

-الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT) بنسبة 0.96%.

-الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) بنسبة 0.96%.[108]

د-التعاضديات:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):

ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972 وذلك بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 2ديسمبر 1972، وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات، أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.

ومن بين وظائف هذا الصندوق:

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحضي بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك

[108] بناي مصطفى، **واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، مرجع سبق ذكره، ص150، **بالتصرف**

- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.[109]

ر–الشركات المختلطة:

أكسا الجزائرية لتأمينات على الاضرار Dommage Algérie Assurances:

باشرت مؤسسة (Dommage Algérie Assurances AXA) عملها في الجزائر في 03 أكتوبر 2011، حيث يقدر رأسمالها بـ 15,3 مليار دج، وذلك بمساهمة كل من الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) وبنك الجزائر الخارجي (BEA) بنسبة 36% و15%على التوالي.[110]

2. خصوصية سوق التأمين في الجزائر:

حسب التقرير السنوي لسنة 2020 الصادر عن شركة إعادة التأمين العالمية Swiss Re، احتلت الجزائر المرتبة 64 عالميا من أصل 147 دولة شملتها الدراسة، وهذا بعد أن كانت في المرتبة 67 عالميا سنة 2013 وذلك على أساس أقساط التأمين المحصّلة، أما حصتها في السوق العالمية فتقدر ب 0.03.%[111]

أما على الصعيد القاري فتحتل الجزائر المرتبة السادسة بعد كل من جنوب إفريقيا التي تحتل المرتبة 18 عالميا، المغرب (52)، مصر (60)، نيجيريا (61) وكينيا (62)، بحيث يقدّر إجمالي أقساط التأمين المصدرة في الجزائر 1,87 مليار دولار سنة 2020، بمعنى أنها تساهم ب 2,71% من مجموع سوق التأمين الإفريقي والمقدر ب 68,9 مليار دولار والذي لا يساهم إلا بنسبة 1,44% من سوق التأمين العالمي بما يعادل قيمة (4778 مليار دولار).

2–1–خصائص سوق التأمين في الجزائر

أهم خصائص سوق التأمين في الجزائر نجد ما يلي:[112]

أ–قطاع غير متطوّر لكنه واعد ويزخر بإمكانيات كبيرة:

يعتبر معدّل نفاذية التأمين (أقساط التأمين/ الناتج المحلي الخام) في سوق التأمين الجزائرية ضعيفا، حيث يمثل فقط ما نسبته 0,8% من الناتج المحلي الخام سنة 2020 بحوالي 0.6% في المتوسط خلال العشرية الماضية، وهي نسبة ضئيلة

---

[109] مليكة مرزاق، **تأمينات الأخطار الفلاحية ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الفلاحي دراسة حالة تأمين الدواجن بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أم البواقي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات جامعة أم البواقي، 2014/2013، ص62.

[110] بوستة أحلام، واضح سارة، **تنوع المنتجات التأمينية وأثرها على سوق التأمين دراسة حالة التأمين الرياضي لدى لاعبي كرة القدم بالبطولة الجزائرية المحترفة**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس (2016/2015) ص45

111- Swiss Re Company، The World Insurance 2015، Sigma، N 4/2015, 49.

112-Publication des services économiques، Le secteur des assurances en Algérie 2014، Trésor DG، Juillet 2015.

جدا مقارنة بالدول الصناعية التي يمثل فيها هذا المعدّل نسبة 8,15%، ويصل في الدول الناشئة في مجموعها إلى 2.71%، والشكل الموالي يوضح درجة نفاذية سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة (1992-2014).

الشكل رقم 2.درجة نفاذية سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

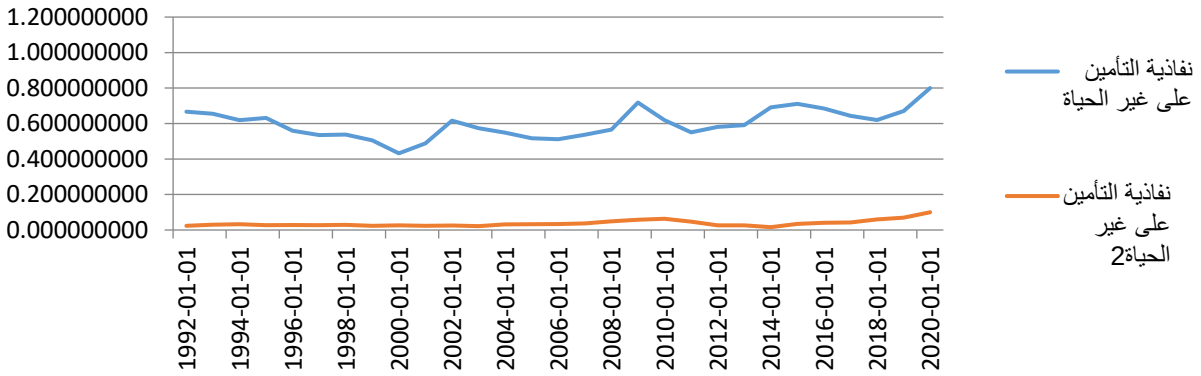

Source: Swiss Re, sigma Reports 2006 to 2020 [113]

بحيث سجّلت درجة النفاذية للتأمين تذبذبات طول الفترة 1992-2020 كانت أقصاها (0.8%) سنة 2020، وتبقى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المادية المتاحة وهذا بالرّغم من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لتحرير السوق الجزائري بإلغاء الاحتكار والسماح بفتح المجال لشركات التأمين الخاصة والأجنبية للنشاط في السوق الجزائري، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها سيطرة المداخيل من المحروقات على أكثر من 70% من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، قدرت كثافة التأمين (المحسوبة على أنها نسبة إجمالي أقساط التأمين إلى جميع السكان) بنحو 40 دولارًا أمريكيًا في الجزائر في عام 2014، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 662 دولارًا أمريكيًا، في نفس العام وصل معدل التغطية إلى نقطة بيع واحدة (واحدة) لكل 28000 شخص (مقارنة بالمتوسط العالمي لنقطة بيع واحدة لكل 5000 شخص).

الجدول رقم 2. مؤشر الكثافة التأمينية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: الدولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	32.8	33	34.3	39	40	31.8	30	29	28	29	24
تونس	74.8	77	76.3	77	80	73.1	72.5	71	75	71	76
المغرب	80	89	87.6	97	102	90.8	102.3	104	127	127	138

Source: Swiss Re, sigma Reports 2010 to 2020 [114]
Les notes de conjoncture du CNA 2010-2020-[115]

[113] , (http://www.suissre.com/sigma) consulté le 11/03/2022 http://www.worldbank.org.consulté le 11/03/2022. http://www.cna.dz/. Consulté le 11/03/2022.
[114] (http://www.suissre.com/sigma) consulté le 11/03/2022
[115] conseil national des assurances, Algérie http://www.cna.dz/. Consulté le 11/03/2022.

سجل سوق التأمين الجزائري معدلات ثابتة لكثافة التأمين، حيث بلغت الحد الأقصى 40 دولارًا أمريكيًا في عام 2014 وحقق مستواه الأدنى البالغ 24 دولارًا أمريكيًا في عام 2020، وبشكل عام ظلت كثافة التأمين عند مستويات منخفضة مقارنة بالدول المغاربية حيث كانت كثافة التأمين في المغرب 138 دولارًا أمريكيًا في عام 2020 وفي تونس 76 دولارًا أمريكيًا، ومع ذلك لا تزال كثافة التأمين في المغرب العربي بعيدة عن المتوسط العالمي البالغ 622 دولارًا أمريكيًا.

ب–هيمنة الشركات العمومية على سوق التأمين في الجزائر:

سمح القانون رقم 7/95 الصادر في 1995/01/25 بتحرير قطاع التأمين في الجزائر من خلال فتح المجال للعديد من شركات التأمين الخاصة والأجنبية للعمل في الجزائر، وهذا بعدما كان محتكرا من طرف الشركات العمومية التي تحوز على حوالي (3/4) من رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية، ويتكوّن سوق التأمين الجزائري حاليا من 21 شركة تأمين، 10 منها شركات عمومية، 9 شركات خاصة وتعاضديتان.

ويوضّح الجدول التالي أقساط التأمينات على الأضرار حسب فرع التأمين وملكية رؤوس الأموال عام 2021.

الجدول رقم 3. أقساط التأمينات على الأضرار حسب فرع التأمين وملكية رؤوس الأموال 2020/06/30

(الوحدة دج)

فروع التأمين	الشركات العامة	الشركات الخاصة	الشركات المختلطة	المبلغ الاجمالي	الحصة السوقية للأعمال الخاصة
السيارات	22011460805	10606969329	404573161	33023003295	%32.10
الحرائق والمخاطر الأخرى	22339564329	4227316349	260215773	26827096450	%15.80
النقل	2004488492	498700124	43403344	2546591960	%19.60
التأمين الزراعي	1038558170	36152624	0	1074710794	%3.40
تأمين القروض	1212185955	23877249	0	1236063204	%1.90
المجموع	48606257750	15393015675	708192278	64707465703	%23.80

Source : la note de conjoncture du CNA 2020.[116]

يتّضح من خلال الجدول رقم 03 أن سوق التأمين في الجزائر محتكر من طرف الشركات العمومية التي تسيطر على نسبة 75% من مجموع أقساط التأمين خلال سنة 2020 والمقدرة بحوالي 486 مليار دينار، أما الباقي من السوق فيعود إلى الشركات ذات رأس المال الخاص أو ذات رؤوس أموال مختلطة، التي لا يزيد عددها عن تسع شركات برقم

[116] conseil national des assurances, Algérie http://www.cna.dz/. Consulté le 11/03/2022.

أعمال يقدّر بحوالي 153 مليار دينار. وعلى الرغم من التوازن في التعداد بين الشركات العمومية والخاصة إلا أن الشركات العمومية تتفوق برقم الأعمال المنجز بثلاثة أضعاف تقريبا، نتيجة أسبقيتها وخبرتها الكبيرة في الميدان.

ج- سيطرة فرع التأمين على الأضرار: تعرف سوق التأمين الجزائرية هيمنة كبيرة من طرف فرع التأمين على الأضرار خاصة التأمين على السيارات، ويرجع ذلك نتيجة زيادة حصص التأمين على السيارات والمركبات باعتباره تأمينا إجباريا ويمثل حوالي 51% من السوق، في حين أن التأمين على الأشخاص لا يمثل سوى 7% من حصة السوق.

الجدول رقم 4. أقساط قطاع التأمينات في الجزائر 2021/06/30 الوحدة: دج

فروع التأمين	المبالغ		النسبة		التغير 2020/2021	
	2021/06/30	2020/06/30	2021	2020	القيمة	النسبة
أقساط التأمين على الأضرار	64707465703	60801937282	86.2%	85.6%	3905528421	%6.4
أقساط التأمين على الحياة	6553007473	6573167104	8.7%	9.3%	-20159631	%-0.3
إجمالي الأقساط	71260473176	67375104386	94.9 %	94.9 %	3885368790	%5.8

Source : la note de conjoncture du CNA 2021.[117]

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن فرع التأمين على الأضرار يحتكر السوق بمنتوجاته التأمينية المختلفة، ويرجع ذلك نتيجة زيادة حصص التأمين على السيارات والمركبات باعتباره تأمينا إجباريا ويمثل حوالي60% من السوق، حيث سجّلت سنة 2021 احتكارا شبه تام لتأمينات الأضرار بنسبة 86 %، في حين أن التأمين على الأشخاص لا يمثل سوى8% من سوق التأمين الجزائري مقابل60%في البلدان المتطوّرة.

د-ضعف الاستثمارات الأجنبية:

يعرف قطاع التأمين في الجزائر نقص في الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يزال حضور الشركات الأجنبية ضعيفا بالرغم من مرور حوالي20 سنة من صدور القانون رقم 07/95 والذي كان الهدف منه تحرير سوق التأمينات أمام الخواص محليين وأجانب.

ومن بين أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي ما يلي:[118]

- وجود نظام مالي وبنكي غير محفّز للاستثمار؛
- انعدام التحفيزات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية في قطاع التأمينات؛
- بيروقراطية وتعقيد الإجراءات عند إنشاء شركة تأمين؛
- مشكل العقار في الجزائر والذي يعتبر عائقا أمام المستثمر المحلي و/أو الأجنبي.

[117] conseil national des assurances, Algérie http://www.cna.dz/. Consulté le 11/03/2022.

[118]- بلقوم فريد، خليفة الحاج، **تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر-دراسة مقارنة مع الدول المغاربية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير-تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص 11.

3.تحليل النشاط التقني لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2015-2020:

3-1-الحصة السوقية:

يعرض الجدول والشكل الموالين تطور الحصة السوقية لشركات التأمين الجزائرية:

جدول رقم (05): تطور الحصة السوقية لشركات التأمين خلال الفترة (2019-2020)

الوحدة: مليون دج

		سنة 2019		سنة 2020		التغير 16/15	
		القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	%
تأمينات الأضرار	الشركة الوطنية للتأمينات SAA	29117	20%	27041	20%	-2076	-7%
	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	15365	11%	14866	11%	-499	-3%
	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	24589	17%	24751	18%	162	1%
	شركة التأمين للمحروقات CASH	12676	9%	14091	10%	1415	11%
	العامة للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM	3803	3%	3290	2%	-513	-13%
	سلامة للتأمينات بالجزائر	5377	4%	4558	3%	-819	-15%
	ترست الجزائر للتأمين	4040	3%	4758	3%	718	18%
	أليانس للتأمينات	5201	4%	4728	3%	-473	-9%
	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	9866	7%	8729	6%	-1138	-12%
	الجزائرية للتأمينات 2A	3877	3%	3822	3%	-55	-1%
	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA	2617	2%	1860	1%	757	-29%
	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	14312	10%	13055	9%	-1257	-9%
	مجموع تأمينات الأضرار	**130839**	**91%**	**125549**	**91%**	**-5291**	**-4%**
تأمينات الأشخاص	شركة التأمين مصير الحياة	1541	1%	846	1%	-695	-45%
	شركة التأمين على الحياة TALA	1117	1%	1170	1%	53	5%
	شركة التأمين والاحتياط والصحة SAPS	1947	1%	1500	1%	-447	-23%
	شركة كرامة للتأمينات	1869	1%	1557	1%	-312	-17%
	شركة التأمين "كرديف الجزائر"	2742	2%	2947	2%	205	7%
	شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA	2254	2%	1908	1%	-345	-15%
	التأمين التعاضدي	467	0%	386	0%	-81	-17%
	الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة **AGLIC**	1675	1%	1692	1%	17	1%
مجموع تأمينات الأشخاص		**13612**	**9%**	**12007**	**9%**	**-1605**	**-12%**
المجموع الإجمالي		**144451**	**%100**	**137556**	**%100**	**-6895**	**-5%**

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

الشكل رقم 03: تطور الحصة السوقية لشركات التأمين خلال الفترة (2010-2020):

الوحدة: مليون دج

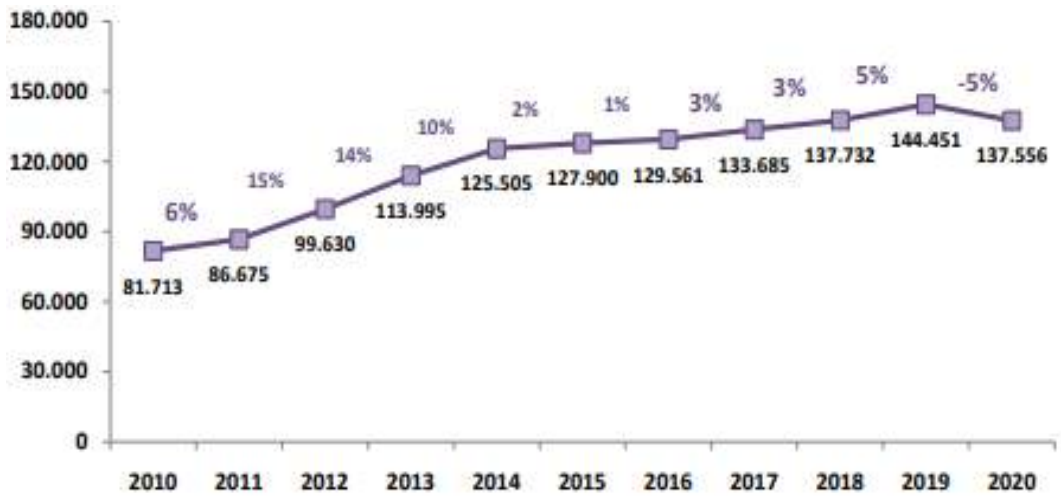

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

نلاحظ من خلال تحليل الشكل والجدول أعلاه أن سوق التأمين الجزائري بقي محافظا على نفس هيكل الإنتاج منذ سنة 2010 والذي يتميز بالتركيز النسبي، حيث نجد أربع شركات تأمين مباشر (CASH-CAAT-CAAR-SAA) من أصل 20 شركة تمثل 60% من الإنتاج مع حصص سوقية تتراوح بين (9%- 20%)، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا مستمرا خلال سنوات الدراسة بسبب دخول شركات تأمين جديدة، أدى إلى زيادة المنافسة، وفي سنة 2020 سجل سوق التأمين انخفاضا في حجم الإنتاج حيث قدر ب 137,5 مليار دج مقارنة ب 144,4 مليار دج سنة 2019 وب 137,7 مليار دج سنة 2018، أي بانخفاض قدره 5% مقارنة ب سنة 2019، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي الذي يميز هذه المرحلة من انخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي تدهور العائدات الخارجية. وقد سجلت شركات التأمين على الأضرار انخفاضا حادا قدر ب 3,84% مقارنة بسنة 2019، بينما انخفض التأمين على الأشخاص بشكل طفيف بلغ قيمته 1 مليار دج، وقدرت حصة إنتاجه ب 9% من الإنتاج الإجمالي لسوق التأمين. إلا أنه وبالرغم من ذلك يظل سوق التأمين محتكرا من قبل شركات التأمين على الأضرار بنسبة 91% وبنسبة 9%فقط من طرف شركات التأمين على الأشخاص.

3-2. تطور إنتاج التأمين:

أ-تطور الانتاج حسب شركات التأمين:

جدول رقم (06): هيكل الإنتاج حسب نوع الشركة خلال الفترة (2015-2020) الوحدة: مليون دينار جزائري

الإنتاج	الشركات العمومية		الشركات الخاصة		الشركات المختلطة		التعاضديات		المجموع
	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	
2020	80749	2727	29885	5485	1860	3409	13055	386	137566
	59%	2%	22%	4%	1%	2%	9%	0%	100%
2019	57%	2%	22%	4%	2%	3%	10%	0%	100%
2018	59%	2%	22%	2%	1%	2.9%	9%	0%	100%
2017	58%	2.1%	20%	2%	1.4%	3%	8.7%	0%	100%
2016	59%	3%	21%	2%	2%	2%	10.2%	0.4%	100%
2015	57%	3%	22%	2.5%	2%	3%	10%	0.4%	100%

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

يظهر من خلال الجدول أن شركات التأمين العمومية تسيطر على إنتاج سوق التأمين بنسب منخفضة تدريجيا وذلك بعد صدور القانون رقم (04/06) المؤرخ في (20-4-2006) الهادف إلى ترقية وتطوير الفروع التأمينية واستحداث فروع جديدة من خلال فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2011، حيث قدرت الحصة السوقية لشركات التأمين العمومية ب 67%في نفس السنة، وبلغت الحصة السوقية لهذه الشركات 60% فيما يتعلق بالتأمين على الأضرار و2% بالنسبة للتأمين على الأشخاص سنة 2020،في حين سجل إنتاج الشركات العمومية قيمة 80749 مليون دج سنة 2020 وبحصة سوقية تقدر ب 60%، بينما بلغ إنتاج الشركات الخاصة 29885 مليون دج وبحصة سوقية تقدر ب 22%، لتقتسم كل من الشركات المختلطة والشركات التعاونية النسبة المتبقية على التوالي 1%، 9% من الإنتاج الإجمالي لسوق التأمين.

ب-تطور الإنتاج حسب فروع التأمين:

- **من جانب الأضرار:**

جدول رقم (07): تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة (2015-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

فروع التأمين	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التأمين على السيارات	66187	66074	66325	69628	69903	62805
تأمين القروض	1148	1415	2134	2153	2321	2079
التأمين على النقل	5723	6960	5866	5847	6368	6047
التأمين على الحريق والأخطار المتعددة	41910	42767	45879	46660	51370	52368
التأمين على الأخطار الفلاحية	3757	3370	2621	2473	2684	2207
المجموع	118725	120586	122825	126761	132646	125509

Source : la note de conjoncture du CNA 2020.[119]

[119] conseil national des assurances, Algérie http://www.cna.dz/. Consulté le 29/04/2022.

شكل رقم (04): تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة (2015-2020)

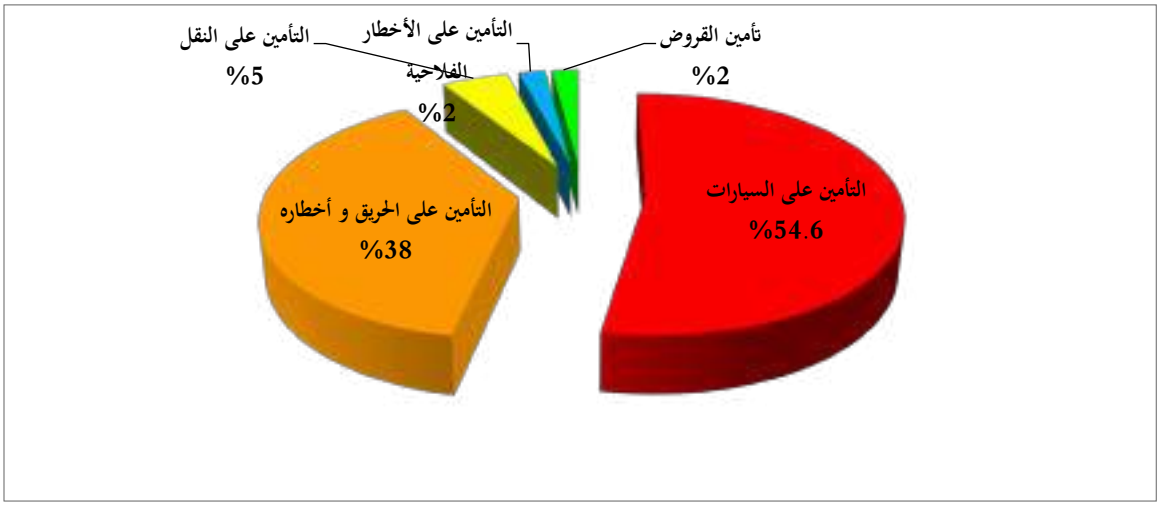

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

بلغ رقم أعمال قطاع التأمين ضد الأضرار الذي يستحوذ على حصة سوقية تقدر ب 89.2% ما يعادل 125.5 مليار دج سنة 2020 مقابل 118.7 مليار دج في 2015، مسجلا تطورا كبيرا قدر ب 5.6%، وذلك بمساهمة فروعه كما يلي:

- سجل فرع التأمين على السيارات انخفاضا في مستوى الإنتاج قدر ب 6% مقارنة بسنة 2015، ويبقى فرع السيارات أهم فرع في نشاط التأمين على الأضرار بحصة سوق تمثل54.6%، ويقدر حجم التعاملات فيه ب 62.8 مليار دج وهذا بالرغم التراجع المحسوس في استيراد السيارات، بالمقابل ارتفعت التأمينات الإجبارية والتي تمثل نسبة 20.3% من محفظة فرع السيارات بنسبة 0.3% مقارنة بسنة 2015، في حين أن الضمانات الاختيارية انخفضت ب 1.8% مقارنة بنفس السنة.

- في حين سجل فرع الحريق رقم أعمال ب 52.3 مليار دج بارتفاع يقدر ب 21.1% مقارنة بسنة 2015 وذلك نتيجة ارتفاع رقم أعمال الفرع الثانوي "الحرائق، الانفجارات والعوامل الطبيعية" بنسبة 10.5% والذي يمثل نسبة 63% من محفظة الحريق، والارتفاع المسجل في التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية ب 25.5%.

- كما عرف فرع التأمين على النقل هو الآخر زيادة في رقم الأعمال والتي قدرت ب 5% مقارنة بسنة 2015، تعود أساسا لارتفاع ضمانات النقل الجوي ب 79.1%، وضمانات النقل البري بنسبة 11.4%، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد للنقل بالسكك الحديدية.

- بالمقابل عرف فرع المخاطر الزراعية انخفاضا حادا بنسبة 40.5% مقارنة بسنة 2015، نتيجة الانخفاض المسجل في فروعه الثانوية، حيث انخفضت المخاطر الفلاحية المختلفة بنسبة 50.8%، الإنتاج النباتي ب 17.7% والإنتاج الحيواني ب 9.6%، حيث تمثل هذه الفروع في مجملها نسبة 59% من محفظة المخاطر الزراعية.

- كما تم تسجيل ارتفاع في فرع القروض بنسبة 45% مقارنة بسنة 2015 بفعل الزيادة المسجلة في كل فروعه، حيث عرف "البيع بالتقسيط" زيادة قدرها 61.8% بعد صدور قانون القروض الاستهلاكية، "انعدام الملاءة العامة" ارتفعت ب 25%، قروض الصادرات ب 13.2% وزيادة القروض العقارية بنسبة 24.4%.

– من جانب الأشخاص:

جدول رقم(08): تطور معدلات الإنتاج حسب فروع التأمين على الأشخاص خلال الفترة (2015–2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحوادث +المرض	1842	1940	1830	1934	2087	1772
المساعدة	2653	2764	3009	2595	2632	2649
الحياة والوفاة	3295	3566	4474	4146	5356	5322
الاحتياط الجماعي	2790	3261	3609	3535	4250	4354
المجموع	**14097**	**14325**	**12210**	**12922**	**11531**	**10580**

Source: Conseil national des assurances.[120]

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن فرع التأمين على الأشخاص شهد انخفاضا ملحوظا قدِّر ب 25% مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ رقم أعماله 10.5 مليار دج بحصة سوقية تبلغ 8.6%. يسيطر عليها فرع "حياة–وفاة" بنسبة 50.4% وبرقم أعمال قدر ب 5.32 مليار دج متبوعة بفرع "الادخار الجماعي" بنسبة 40.9% وبرقم أعمال يقدر ب 4.35 مليار دج، وفرع المساعدة ب 24% وبرقم أعمال بلغ 2.64 مليار دج، وفرع الأمراض والحوادث الجسمانية ب 16.8% وبرقم أعمال يقدر ب 1.77 مليار دج. فيما تستحوذ الشركات الخاصة على نسبة 29.4% من حصص السوق بأقساط تأمينية تصل إلى 3.4 مليار دج.

3–3. تطور أقساط التأمين:

يوضح الجدول والشكل المواليين تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2015–2020

جدول رقم (09): تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2015–2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أقساط التأمين على الأضرار	118 102	119 439	121 625	126 045	131 848	125 509
أقساط التأمين على الحياة	10 582	11 533	12 925	12 212	14 329	11 957
إجمالي الأقساط	**128 684**	**130 973**	**134 550**	**138 258**	**146 178**	**137 466**

Source: Conseil national des assurances.[121]

[120] Note de conjoncture du marché des assurances, Alger, 4éme trimestre 2015, p6, 4éme trimestre 2016, p7, 4éme trimestre 2017, p10, 4éme trimestre 2018, p10, 4éme trimestre2019, p21, 4éme trimestre 2020, p20.

[121] Note de conjoncture du marché des assurances, Alger, 4éme trimestre 2015, p1, 4éme trimestre 2016, p2, 4éme trimestre 2017, p1, 4éme trimestre 2018, p1, 4éme trimestre2019, p5 , 4éme trimestre 2020, p4.

الشكل رقم (05): تطور أقساط التأمين خلال الفترة 2015-2020

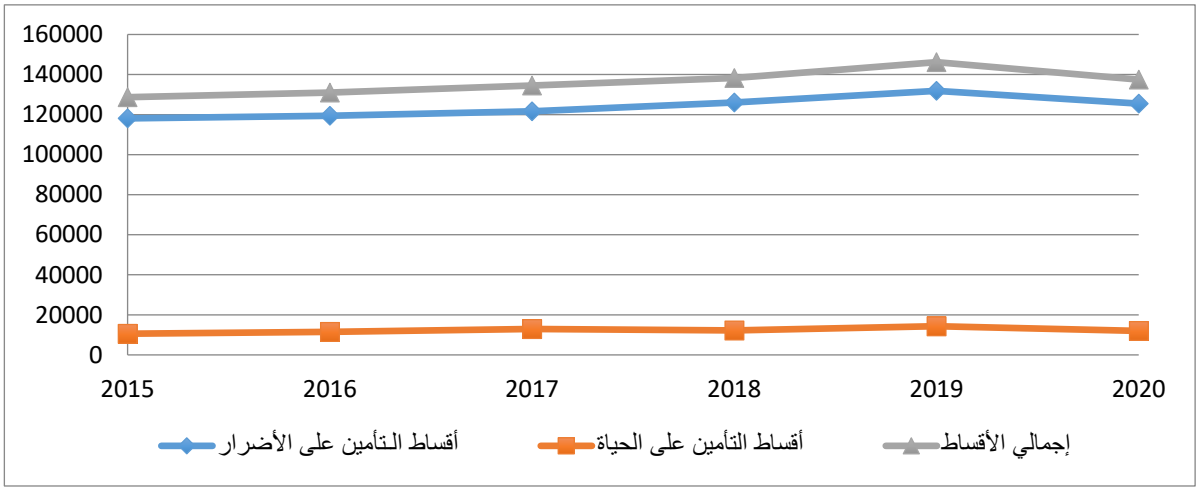

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

يتضح من خلال ما سبق أن وتيرة نمو قطاع التأمين في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا منذ سنة 2015 وذلك بسبب النشاط الاقتصادي وحركة الاستثمارات التي عرفتها تلك الفترة على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وبرنامج التنمية الخماسي (2005-2009)، والمخطط الخاص بالفترة (2010-2014). إلا أن نمو رقم أعمال قطاع التأمين بدأ بالتراجع سنة 2020 حيث بلغت نسبة نمو القطاع 5% مقارنة ب 15% المسجلة عام 2019، وذلك بسبب تراجع العائدات الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط. وقدر إجمالي أقساط التأمين ب 134 مليار دج في 2017 مقابل 138 مليار دج سنة 2018، بزيادة طفيفة قدرها 4 مليار دج.

ليسجل القطاع مرة أخرى ارتفاعا ملحوظا سنة 2019 قدر ب 8 مليار دج مقارنة بسنة 2020 أين شهد تراجع قدر ب 9 مليار دج حيث بلغ فيه رقم الأعمال ما يقارب 137 مليار دج مقارنة ب 146 مليار دج سنة 2019.

3-4. تطور تعويضات التأمين:

أ-تطور تعويضات التأمين للفترة (2015-2020)

جدول رقم (10): تطور تعويضات التأمين خلال الفترة (2015-2020) الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التعويضات تحت التسوية	56 903	59861	61 962	64 448	68 779	56 299
التعويضات المدفوعة	66 131	69909	75 178	74 813	76 404	80 305
المجموع	123034	129767	137140	139592	145183	136604

Source : Conseil national des assurances, «le secteur Algérien des assurances ».[122]

الشكل رقم (06): تطور تعويضات التأمين خلال الفترة (2015-2020)

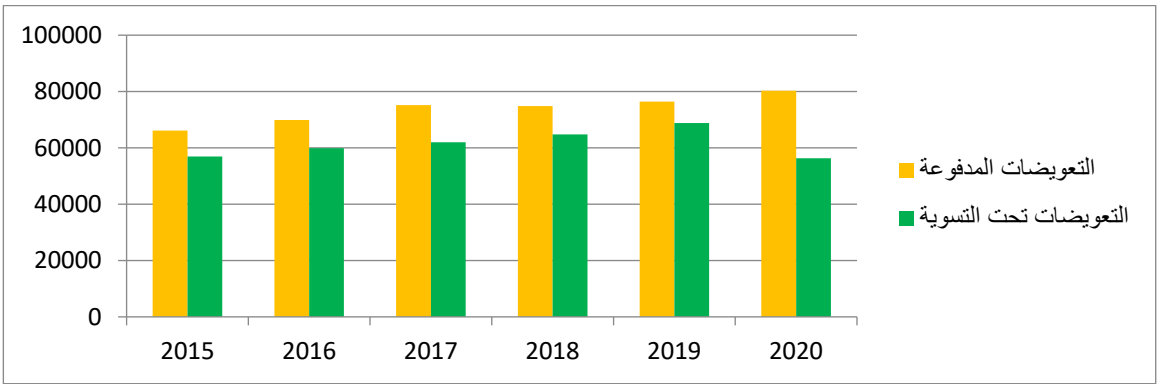

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

عرف حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين اتجاه المؤمن لهم ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى فبعد أن كانت قيمة التعويض في سنة 2015 تبلغ 66.1 مليار دج، بلغت سنة 2020 ما يقارب 80.3 مليار دج أي بزيادة قدرها حوالي 17.5% وذلك يتناسب مع النمو المسجل في رقم الأعمال.

أما عن سنة 2020 فقد سجل حجم التعويضات تحت التسوية انخفاضا يقدر ب 1.23% مقارنة بسنة 2015، حيث بلغت عمليات التعويض حوالي 56.2 مليار دج مقابل 56.9 مليار دج سنة 2015.

[122] Notes statistiques du marché Algérien des assurances en 2015, p16, 2016, p 16, 2017, p08, 2018, p08, 2019, p17, CNA – Note de conjoncture T4 2020, p5

ب–التعويضات حسب فروع التأمين:

الجدول رقم (11): تطور التعويضات حسب فروع التأمين خلال الفترة (2015–2020)

الوحدة: مليون دج

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

فروع التأمين	سنة 2019		سنة 2020		التغير 20/19	
	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	%
التأمين على السيارات	48 397	65%	37 727	60%	-10 670	-22%
التأمين على الأضرار الملكية	18 330	25%	15 527	25%	-2 802	-15%
التأمين على النقل	1 768	2%	2 932	5%	1 164	66%
التأمين على الأخطار الفلاحية	944	1%	1 235	2%	291	31%
تأمين الأشخاص	4 928	7%	4 894	8%	-34	-1%
تأمين القروض	178	0%	46	0%	-132	-74%
المجموع	74 544	100%	62 361	100%	- 12 182	-16%

وبلغ إجمالي تعويضات الأضرار المدفوعة 62.3 مليار دج سنة 2020، حيث سجلت انخفاضا قدر بنسبة 16.2% مقارنة بسنة 2019، منها 37.7 مليار دج في مجال تأمين السيارات بانخفاض قدره 22% ناجمة عن نقص حوادث السيارات، حيث تقدر حصة تعويضات الأضرار الخاصة بالسيارات ب 73.2%، أما باقي الفروع (التأمين الزراعي، تأمين الأشخاص، تأمين النقل، تأمين القروض) فيبقى حجم التعويضات فيها ضعيفا ويرجع ذلك إلى ضعف التأمين في هذه الفروع، والشكل الموالي يوضح نسب التعويض الخاصة بكل فرع من فروع التأمين.

شكل رقم (07): تطور التعويضات حسب فروع التأمين خلال سنة 2020

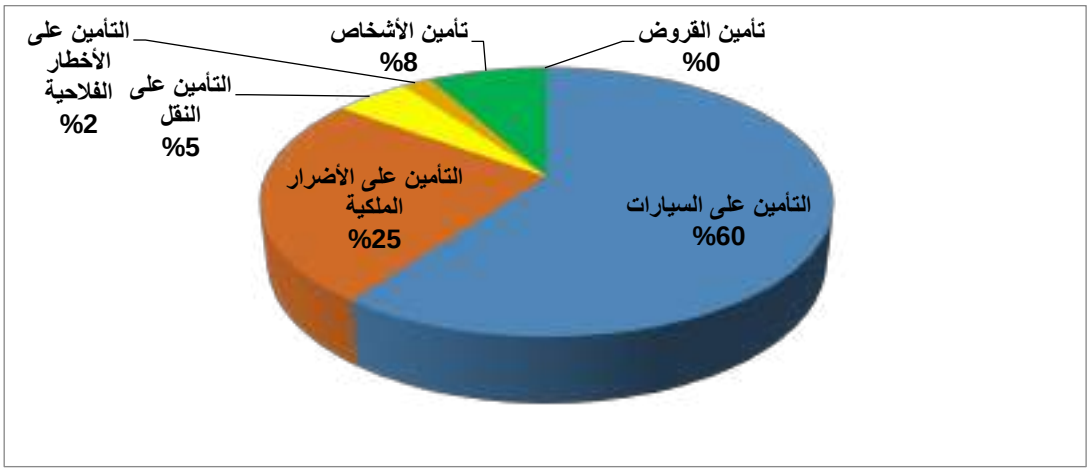

من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم 11

ج–التعويضات حسب شركات التأمين:

الجدول رقم (12): تطور التعويضات حسب شركات التأمين خلال الفترة (2015–2020)

الوحدة: مليون دج

		سنة 2019		سنة 2020		التغير 20/19	
		القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	%
تأمينات الأضرار	الشركة الوطنية للتأمينات SAA	16286	22%	12937	21%	-3349	-21%
	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	8382	11%	7959	13%	-422	-5%
	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	12942	17%	11055	18%	-1888	-15%
	شركة التأمين للمحروقات CASH	6216	8%	5339	9%	-877	14%
	العامة للتأمين البحر الأبيض المتوسط GAM	2430	3%	1617	3%	-813	-33%
	سلامة للتأمينات بالجزائر	2407	3%	2296	4%	-111	-5%
	ترست الجزائر للتأمين	1563	2%	1362	2%	-201	-13%
	أليانس للتأمينات	2579	3%	2071	3%	-509	-20%
	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	5615	8%	4859	8%	-756	-13%
	الجزائرية للتأمينات 2A	1704	2%	1306	2%	-398	-23%
	شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA	1162	2%	699	1%	-463	-40%
	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	8350	11%	5978	10%	-2372	-28%
	مجموع تأمينات الأضرار	**69636**	**93%**	**57478**	**92%**	**-12158**	**-17%**
تأمينات الأشخاص	شركة التأمين مصير الحياة	277	0%	235	0%	-42	-15%
	شركة التأمين على الحياة TALA	493	1%	561	1%	68	14%
	شركة التأمين والاحتياط والصحة SAPS	1149	2%	959	2%	-190	-17%
	شركة كرامة للتأمينات	1101	1%	1003	2%	-99	-9%
	شركة التأمين "كرديف الجزائر"	456	1%	761	1%	305	67%
	شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA	1003	1%	912	1%	-90	-9%
	التأمين التعاضدي	69	0%	71	0%	2	3%
	الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة **AGLIC**	361	0%	381	1%	20	6%
	مجموع تأمينات الأشخاص	**4908**	**7%**	**4883**	**8%**	**-25**	**-1%**
	المجموع الإجمالي	**74544**	**100%**	**62361**	**100%**	**-12182**	**-16%**

المصدر: إحصائيات وزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن:

– تعويضات شركات التأمين العامة (SAA-CAAR-CAAT-CASH) تمثل نسبة 61% من إجمالي التعويضات سنة 2020، حيث بلغت 37237 مليار دج، بعدما كانت تصل إلى 58% سنة 2019، وتحتل الشركة الجزائرية للتأمين SAA على أكبر نسبة من التعويض تقدر ب 21% سنة 2020 وهذا بحكم هيكل سوقها الذي يرتكز

أساسا على تأمين فرع السيارات والذي يحتل هو الآخر الحصة الكبرى في التعويض بمتوسط 73,2%، وتليها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT بنسبة 18% حيث يمثل التأمين على الحريق والأخطار المتعددة الجزء الأكبر من محفظة الشركة وبمتوسط تعويض يقدر ب 20% من إجمالي التعويضات على الأضرار.

- في حين بلغت تعويضات الشركات الخاصة 2.5 مليار دج سنة 2020، وأكبر نسبة ترجع إلى فرع الاحتياط الجماعي بنسبة 70.3 %، بارتفاع قدر ب 18.5% مقارنة بسنة 2019.

المبحث الثاني: النموذج والأدوات المستخدمة

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة وهو النموذج المستخدم في الدراسة الحالية حيث سيتم التطرق الى التعريف به مع ذكر أهم المميزات التي تخصه والتوصل الى الصياغة القانونية لمعادلة النموذج.

1.أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء:

(Autoregressive Distributed lag model (ARDL)):

1-1-تعريف بالنموذج (ARDL)

لقد تعددت الاختبارات لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن بينها اختبارات granger and Engel 1987 واختبار Juselius and Johansen 1990، والتي ارتكزت على الحالات التي تكون فيها السلاسل الزمنية للمتغيرات الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، الى ان هذه الاختبارات تنجم عنها نتائج غير دقيقة خاصة في حالة عدم توفر المشاهدات الازمة (صغر حجم العينة).

لذلك يعتبر نموذج ARDL كبديل للاختبارات التكامل المشترك المعروفة، حيث يمكن تطبيقه في حالة ما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند كل من المستوى (0) و(1) على ان لا تكون هذه السلاسل اعلى من الدرجة(1)، وقد تم تقدميه من طرف كل من Pesran وShin سنة 1990 وطوره اخرون سنة 2001.

1-2-مميزات نموذج (ARDL)

- قادر على تقدير المركبات قصرة الآجل وطويلة الآجل بصفة انية وفي وقت واحد.

- يساعد على التخلص من مشكلات الارتباط الذاتي وكذا المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات .

- يقيس ويقدر علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات بغض النظر عن درجة تكاملها سواء كانت متكاملة من الدرجة 0 او من الدرجة 1 او مزيج بينهما، ولكن شرط ان لا تكون متكاملة من الدرجة 2 فما فوق

- هاذ النموذج لا يتطلب التوصيف الكبير لنموذج التكامل المشترك كتحديد المتغيرات الداخلية والخارجية والتي يجب ان يتضمنها النموذج، بل يفترض أن جميع المتغيرات المدروسة داخلية كما يمكن ان تكون للمتغيرات فترات ابطاء مثلى مختلفة والتي تحدد وفقا لمعايير مختلفة وهذه هي الميزة من غير ممكن ان نجدها في النماذج القياسية الأخرى.[123]

[123] حول إبراهيم، **أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)**، جامعة ابي بكر بلقايد، 2020/2019، ص168، **بالتصرف**

- يسمح نموذج ARDL بالحصول على مقدرات غير متحيزة في النموذج الطويل المدى، فهذا النموذج هو عبارة عن دمج لنموذجين:

نموذج الانحدار الذاتي Model Autorégressive ونموذج فترات الإبطاء الموزع Distributed Model lag فمن خلال هذا الدمج تصبح السلسلة الزمنية دالة ابطاء لقيمها وقيم المتغيرات المفسرة الحالية وابطائها بفترة واحدة او أكثر. اذ يتميز نموذج الإبطاء الموزع بوجود قيم سالبة لمتغيرات خارجية والتي تعد متغيرات تفسيرية بمعنى ان المتغير التابع Yt يتأثر بالمتغير التفسيري Xt للفترة الزمنية الحالية ولفترات سابقة Xt−1.

1-3-صياغة النموذج (ARDL)

وعليه تكتب المعادلة كالاتي:

$$y_t = B_0 + a_x x_t + a_2 x_{t-1} + q_q x_{t-q} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:

Y : المتغير التابع في الفترة t

T : الفترة الحالية

Q : عدد فترات التخلف

اما نموذج الانحدار الذاتي فيضم فقط القيم السالبة للمتغير التابع Yt كمتغيرات تفسيرية وتكتب معادلته كالاتي:

$$y_t = B_0 + BY_t + B_2\, Y_{t-1} + \cdots + B_q Y_{t-q} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

وبدمج المعادلة 1 مع المعادلة 2 يتم الحصول على الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL والتي تكتب:

$$y_t = B_0 + B_1 Y_1 + B_2 Y_{t-1} + \cdots + B_q Y_{t-q} + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + a X_{t-q} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots 3$$ [124].

[124] لحول إبراهيم، **أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)**، جامعة ابي بكر بلقايد، 2020/2019، ص168، **بالتصرف**

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر النشاط التأميني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1992–2020)

سيتم من خلال هذه الدراسة اختبار أثر نشاط التامين على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك استعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة.

1.التعريف بالمتغيرات:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة واستنادا إلى دراسة كل من ((Alhassan, (2014) و(Han et al (2010))، و((Ward and Zurbrugg, (2000) تبيّن أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج.

حيث قام الباحثان بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وقد تم اختيار متغيّرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وهي متمثلة في البيانات السنوية التي تشمل الفترة (1992–2020) لكل من:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP؛
- معدل نفاذية التأمين IP وتعبر هذه المعدّلات عن مدى مساهمة التأمين (معدّل اختراق التأمين) في النمو الاقتصادي؛
- نفاذية التأمين على الحياة LIP؛
- نفاذية التأمين على غير الحياة NIP؛
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي GCAP/GDP؛
- معدّل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك IPC والذي سيسمح لنا بمراقبة تطوّر مستوى الأسعار؛
- معامل الانفتاح التجاري TRD ويمثل (مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي).

2.اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test)

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل يجب التأكد من أن المتغيرات محل الدراسة ليست متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$، ولتحديد رتبة التكامل المشرك للمتغيرات تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وفليبس بيرون (PP)، والجدول الموالي يوضح نتائج تطبيق هذه الاختبارات:

الجدول رقم13. نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit RootTest) لجميع المتغيرات

Series	ADF		PP		Results
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
LGDP	0.5225	0.0000	0.3751	0.0000	I(1)
Log_IP	0.7261	0.0000	0.8159	0.0001	I(1)
Log_LIP	0.9833	0.0438	0.9728	0.0114	I(1)
Log_NIP	0.7443	0.0001	0.5524	0.0079	I(1)
LGCAP	0.8273	0.0000	0.8226	0.0004	I(1)
LIPC	0.0028	0.0000	0.0000	0.0000	I(0)
LTRD	0.5612	0.0001	0.6651	0.0016	I(1)

يتضح من خلال نتائج الاختبارات ما يلي:

- عند إجراء اختبار (ADF)تبيّن أن القيم المحسوبة لكل المتغيرات أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات عند المستوى وبذلك نقوم باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى حيث نجد أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، ومنه نستنتج أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى.

- أما حسب اختبار (PP) فقد حصلنا على نفس النتائج، فبعد أخذ الفرق الأوّل أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية 5%.

ونستنتج من ذلك أن كل متغيرات الدراسة مستقلة من الدرجة I(1) ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة I(2)، وبالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

3.تحديد فترات الإبطاء المثلى (Lag Order Selection Criteria)

من خلال هذا الاختبار يتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرينAIC، SC لمتغيرات الدراسة، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 14. نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.211803	15.47496	15.76292	15.56059
1	153.3323*	0.001534*	10.47501	12.49076*	11.07440*
2	39.45658	0.002065	10.32335*	14.06688	11.43650

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC : Schwarz information criterion
HQ : Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

(*) تدل على عدد فترات التباطؤ التي اختارها المعيار، 0، 1، 2 هي عبارة عن فترات الابطاء الزمني.

بعد اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، أظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي1.

وبالاعتماد على ((Pesaranat al, 2001 تم صياغة نموذج ARDL كالآتي:

$$\Delta(\mathrm{GDP})_t = C + \alpha_1(GDP)_{t-1} + \alpha_2(IP)_{t-1} + \alpha_3(GCAP)_{t-1} + \alpha_4(IPC)_{t-1} + \alpha_5(TRD)_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \emptyset_{1i}\Delta\,(GDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \emptyset_{2i}\Delta\,(IP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \emptyset_{3i}\Delta\,(GCAP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \emptyset_{4i}\Delta\,(IPC)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \emptyset_{5i}\Delta\,(TRD)_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots\dots (01)$$

4. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)

يوضّح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية (F) باستخدام اختبار الحدود، حيث جاءت قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى المناظرة عند مستويات معنوية 5%، 10%. وتدعم النتائج رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنه نؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصناعة التأمينية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم 15. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)

K=5		90%		95%	
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
	F-stat	2.26	3.35	2.62	3.79
F(GDP/IP,GCAP,IPC,TRD)	4.769408				
F(GDP/LIP,GCAP,IPC,TRD)	7.580656				
F (GDP/NIP, GCAP, IPC, TRD)	4.654932				

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

5.التوازن في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الصناعة التأمينية والنمو الاقتصادي، قمنا بقياس العلاقة طويلة المدى في إطار نموذج (ARDL)، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم 16، حيث ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة في حين الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة بعضها كان معنوي والبعض الآخر غير معنوي.

الجدول رقم 16.نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة(ARDL)في المدى الطويل

Dependent Variable: D(GDP)			
Series	Long Run Form		
	Model 1	Model 2	Model 3
Log_IP	0.720438*** (0.0001)		
Log_LIP		-0.493603 (0.6283)	
Log_NIP			0.617810*** (0.0002)
LGCAP	0.688479*** (0.0002)	0.837987*** (0.0001)	0.658415*** (0.0001)
LIPC	-0.022221*** (0.0005)	-0.043090** (0.0260)	-0.024123 (0.1398)
LTRD	-0.318699 (0.0921)	0.318699** (0.0200)	-0.079011 (0.6541)
C	1.931940*** (0.0002)	2.979998*** (0.0005)	2.072555*** (0.0003)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

ARDL (1, 0, 0, 2, 2) for model (1), ARDL (1, 2, 1, 2, 0) for model (2) and ARDL (1, 0, 0, 2, 2) for Model (3)

*Significance at 10 %, **Significance at 5 %, ***Significance at 1 %.

تقدير العلاقة طويلة الأجل: من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ ما يلي:

-أثرت متغيرة إجمالي أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1% (0.7204)، حيث أن زيادة هذه الأقساط بحوالي 1% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.7204%. وتوضح النتائج أنه بالإضافة إلى دور التأمين في تسهيل المعاملات الاقتصادية بفضل تحويل وتقسيم الخطر، يساهم كذلك في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهذا ما أكّدته دراسة (Azman Saini and Smith, 2011)[125] التي توصلت إلى أن قطاع التأمين يؤثر في النمو أساسا من خلال تحسين الإنتاجية في البلدان المتقدّمة، بينما يعزز تراكم رأس المال في البلدان النامية.

-أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي وغير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

-أثرت متغيرة إجمالي أقساط التأمين على الخسائر إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1% (0.6178)، حيث أن زيادة هذه الأقساط بحوالي 1% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.6178%.

-وجود أثر سلبي بين متغيرة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (إجمالي الاستثمار المحلي) والنمو الاقتصادي في النماذج الثلاثة، وهذا ما يعكس طبيعة النظام الاقتصادي في الجزائر الذي يعتمد على الريع النفطي كمورد مالي هام مما ينعكس على حركة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

-أن معدّل التضخم مقاسا بالمستوى العام للأسعار له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث يعتبر من العوائق التي تؤثر على نشاط التأمين، حيث أن ارتفاع معدّلات التضخم يزيد من قيمة التعويضات مما يشكل عبئا على شركات التأمين، ومن جهة أخرى فإن معدّلات التضخم يمكن أن تقلّل من القدرة الشرائية للأفراد مما يؤدي الى انخفاض الطلب على التأمين.

-أثر سلبي بين معدل التبادل الدولي كمؤشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وهذا بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة، والذي يفسر الاعتماد الشبه كلي على صادرات المحروقات في الجزائر وغياب انتاجية القطاعات الأخرى.

125-Azman-Saini، W. N. W.، & Smith، P. (2011). Finance and growth: new evidence on the role of insurance. South African Journal of Economics, 79(2), 111-127.

6. التوازن في المدى القصير

لغرض قياس العلاقة القصيرة الأجل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، والجدول التالي يوضح نتائج التقديرات كما يلي:

الجدول رقم17.نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة(ARDL)في المدى القصير

Dependent variable: D(GDP)			
Series	**Model 1**	**Model 2**	**Model 3**
Δ(Log_IP)	0.720438* (0.0000)		
Δ(Log_LIP)		−0.034180 (0.6283)	
Δ(Log_NIP)			0.617810 (0.0002)
Δ(LGCAP)	0.688478*** (0.0000)	0.837987*** (0.0000)	0.658415 *** (0.0000)
Δ(LIPC)	−0.022221 (0.1320)	−0.043090** (0.0260)	−0.024123 (0.1398)
Δ(LTRD)	−0.111878 (0.4848)	0.318699** (0.0200)	−0.079011 (0.6541)
CoinEq (−1)	−0.902426*** (0.0000)	−0.848114*** (0.0002)	−0.885410*** (0.0000)
F−Stat	514.6603 (0.00000)	234.1228 (0.00000)	418.1568 (0.00000)
R− Squared	0.996343	0.993212	0.995503
Adj. R− Squared	0.994407	0.988970	0.993122
DW stat	1.530063	1.986861	1.490008

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

Significance at 10 %, **Significance at 5 %, ***Significance at 1 %.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النماذج المدروسة، أن بعض المتغيرات كانت ذات إحصائية بين مستوى 1%، 5%، 10%، وقد توزّعت التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي. على سبيل المثال، يؤثر إجمالي أقساط التأمين إلى الناتج المحلي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة مؤشر اختراق التأمين بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 1.72%.

كما تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (−1) CoinEq، والذي يعني سرعة تصحيح الخطأ، والذي كان ذو إشارة سالبة في النماذج الثلاثة وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0001)، وتعتبر هذه النتيجة كدعم

على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النماذج وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنماذج الثلاثة وتقيس المعلمة سرعة العودة الى وضع التوازن في المدى الطويل.

ومما سبق، يمكن تقديم جملة من الاستنتاجات:

- **أن إجمالي أقساط التأمين قد أثر بشكل إيجابي ولكن بقدر ضعيف على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل كما هو متوقع**، نظرا للأسباب التالية:

-كان لسلسلة الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة الهادفة لتحرير وانفتاح السوق الجزائري بإلغاء الاحتكار والسماح بفتح المجال لشركات التأمين الأجنبية للتنافس مع الشركات الوطنية دور هام في تنظيم القطاع غير أنها لا تعتبر كافية من أجل ترقية نشاط التأمين، وتبقى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام ضعيفة ولا تعكس الإمكانات المتاحة[126].

-إن التأثير المنخفض لقطاع التأمين في النمو الاقتصادي يرجع الى عدم كفاية الطاقة الاستيعابية في تجميع الأموال وكسب زبائن جدد بسبب تهرّب شركات التأمين من الاكتتاب في بعض أنواع التأمين مفضلة الاحتفاظ بالأنواع التي تمتلك خبرة في توقّع الأخطار المنبثقة عنها وذلك لتخوّفها من عدم القدرة على تغطية الأخطار الضخمة التي يتعرّض لها المتعاملون[127].

- **الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي كان سببه الارتفاع المحسوس في إجمالي أقساط التأمين على الأضرار وذلك بسبب:**

-أن تأمينات الممتلكات هي أكثر أنواع التأمين طلبا لدى الشركات عكس تأمينات الأشخاص التي تعرف إقبالا ضعيفا.

-يعود سبب الارتفاع المسجّل في أقساط التأمين على الأضرار إلى كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر والتي تعتبر من التأمينات الإجبارية، وكذا نمو عمليات بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك التي تشترط عقد تأمين شامل على السيارة، وإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية بداية 2003 بعد زلزال بومرداس، بالإضافة إلى فرض عقد تأمين السفر للخارج للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

- **أثر سلبي غير معنوي لمعدّل اختراق التأمين على الحياة على النمو الاقتصادي في الجزائر، والذي قد يعود للأسباب التالية:**

-نظرة المجتمع الجزائري للتأمين على الحياة على أنّه مخالف للشريعة الإسلامية.

-انخفاض مستوى دخل الفرد الجزائري.

-تدخّل الدولة حالة وقوع الأخطار يقلّص دور التأمين على الحياة.

---

[126]- طارق قندوز، **دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة 2000-2010**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 9، 2013، ص 202.

[127]- فلاق صليحة، **أثر الاصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (1990-2008)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2010/2009، ص 77.

- تأثير القانون رقم (375-09 المؤرخ في 16نوفمبر 2009) الذي اشترط رفع رأس المال لشركات التأمين على الأشخاص من 200 مليون دينار إلى 1 مليار دينار ساهم في عرقلت تطوّر نشاط التأمين على الحياة بسبب القدرات المالية المحدودة لهذه الشركات وكذا ضعف السوق المالي في الجزائر كمصدر مهم من مصادر الحصول على رأس المال.

7. اختبار استقرار النموذج (Stability Test) :

لكي نتأكّد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيّرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares). حيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمران مهمان وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

يتحقق الاستقرار للمعاملات المقدّرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUMو CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

الشكل رقم 08. اختبارات كل من CUSUMو CUSUM of Squares

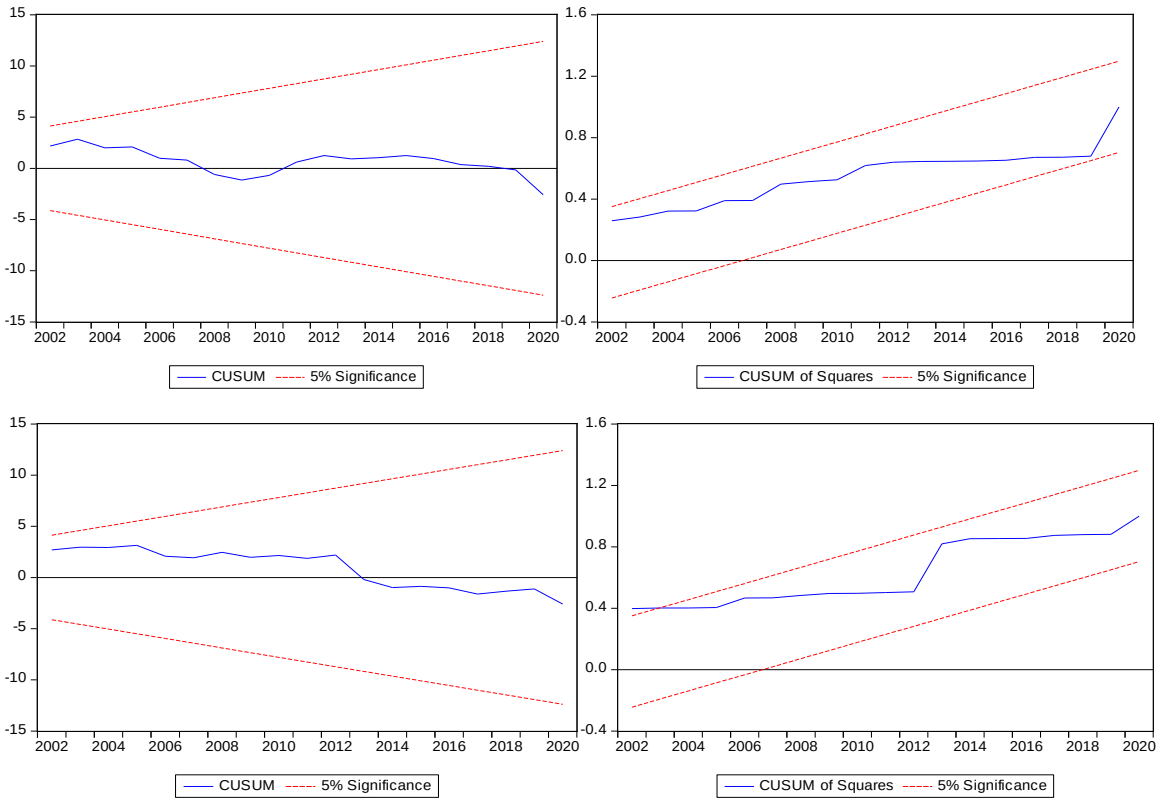

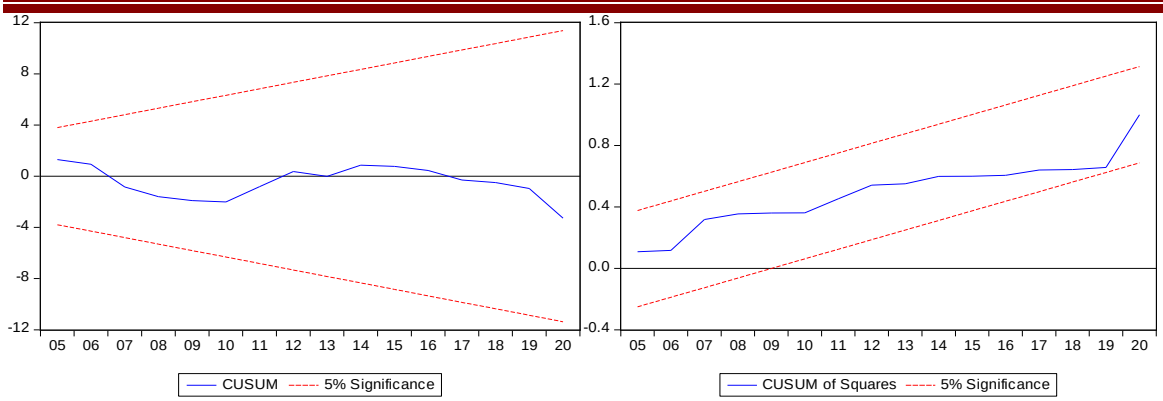

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة للنماذج الثلاثة يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار هذه النماذج عند حدود معنوية 5%، كما أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares فهو أيضا يعبر خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النماذج الثلاثة بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تطرقنا لهذا الفصل التطبيقي والذي خصصناه لدراسة القياسية لأثر النشاط التأمين على التنمية الاقتصادية للفترة (1992-2020) تبين لنا ان قطاع التامين أصبح من الاهتمامات الكبرى التي تندرج في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق الاثر الذي يوفره في تمويل المشاريع الاقتصادية وتشجيع رؤوس الاموال وتجنب تجميدها.

شهد قطاع التامين الجزائري عدة اصلاحات وترتب عليها سن عدة قوانين لإلغاء الاحتكار وتطوير هذا القطاع وهذا ادى لظهور العديد من شركات التامين الخاصة والجديدة في السوق، لكن بالرغم من تنوع منتوجات التامين في السوق الجزائري الى انها تبقى محدودة وهذا بسبب غياب الثقافة التأمينية في المجتمع.

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها توصلنا إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمعدل نفاذية التأمين على الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ووجود أثر موجب ومعنوي لمعدل نفاذية التأمين على غير الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

ومن نتائج الدراسة فان تطور قطاع التامين على الاضرار يعزز من النمو الاقتصادي في الجزائر، لكن التامين على الحياة لم يصل بعد الى المستوى المطلوب لتعزيز النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها عالمنا المعاصر يحظى قطاع التأمين باهتمام مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، وعلى غرار دول العالم تبدي الجزائر اهتماما كبيرا بهذا القطاع الحيوي، حيث عملت الجزائر على تحرير نشاط التأمين والسماح بدخول مؤسسات تأمين جديدة عمومية كانت أو خاصة، والهدف من هذا الإجراء هو إخضاع قطاع التأمينات للمنافسة ورفع احتكار الدولة وفتح مجال للمستثمرين في هذا القطاع.

شهد قطاع التأمين الجزائري عدة اصلاحات حيث عملت السلطات الجزائرية على سن نصوص تشريعية منها قانون 1963 الذي كان نقطة بداية لنشاط الفعلي لتامين الجزائري وذلك من خلال تحويله من وسيلة لتحقيق اهداف شخصية الى خدمة المصالح العامة، وهذا ما ساهم في رفع التنمية الاقتصادية عبر تحقيق استقرار المشروعات والحفاظ على الثروة المستعملة وكذلك القيام بوظيفة التمويل وزيادة الانتاجية التي بدورها تؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات للدولة والدخل الوطني.

نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة النظرية ونتائج الاختبار تم التوصل الى ما يلي:

1–أن التأمين له دور اقتصادي لا يستهان به، إذ يعتبر أحد مقومات الاقتصاد الوطني، فهو وسيلة لتشجيع الصادرات وتسهيل الائتمان والحد من التضخم والمساهمة باستمرار العملية الانتاجية والتعويض عن الخسائر، وبالتالي فإن للتأمين دوراً هاماً في تخطيط وتنمية الاقتصاد الوطني.

2–كما أن التأمين يعتبر كبديل عن الادخار، بالإضافة إلى أنه يساعد في تمويل المشاريع الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار ويعتبر الأداة لتجنب تجميد رؤوس الأموال.

3–وتبين نتائج التحليل للمدة المدروسة 1992-2020 ان هناك علاقة ارتباط وتأثير بين نمو الاقساط وزيادة الاستثمارات وتحقيق الايرادات، كما أشارت أيضا إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين إنتاج التأمين (نشاط التامين) والناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي).

4–كما كشفت اختبارات التكامل المشترك عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النشاط التأميني والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت الدراسة تأثير سلبي غير معنوي لمعدل نفاذية التأمين على الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ووجود أثر موجب ومعنوي لمعدل نفاذية التأمين على غير الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. وبناءا على هذه النتيجة فإن تطور نشاط التأمين على الأضرار يعزز نوعا ما النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين أن التأمين على الحياة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب من التطور ليساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

5–وتؤكد الدراسة على أهمية قطاع التأمين على التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل مؤسسات التأمين بحيث يمكن ان يؤثر في الاقتصاد ككل، ذلك من خلال تأثيره في تحقيق التوازن في السوق وزيادة الإنتاجية و تأثيره على ميزان المدفوعات.

6–رغم تنوع محفظة منتوج التأمين المتوفرة في السوق الوطني غير أننا نجدها محدودة وسبب الحقيقي هو غياب الثقافة التأمينية لدى مختلف شرائح المجتمع الجزائري إذ ما قورنت بالدول المتقدمة، مما يبقى عائقا امام تطوير هذا القطاع وذلك لما له من علاقة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

7–ضعف المركز المالي لشركات التأمين بحيث لا يمكن ان تتحمل تغطية مخاطر مشروعات اقتصادية كبرى تصل الى مليارات الدولارات وهذا يعد عاملا كابحا لنشاط التأمين مستقبلا مما يزيد من محدودية الشركات على المنافسة وقبول المخاطر وضعف معدلات احتفاظها بالأقساط محليا.

8–عدم تطوير وتحديث الاغطية التأمينية في شركات التأمين والاعتماد على الاغطية التقليدية، فضلا عن عدم الاهتمام الكافي بتطوير مهارات الافراد.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات ومن خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

1–العمل على تعزيز الدور الايجابي في النواحي الاجتماعية من خلال توسيع قاعدة المؤمن لهم عن طريق تحسين جودة المنتج التأميني وتحديث او تطوير اغطية التأمين في مجالات التأمين مثل التأمين التقاعدي الادخاري والتأمين على الاستثمارات، وليس فقط الاعتماد على انواع التأمين التقليدية فضلا عن تعزيز الثقافة التأمينية بالمشاركة فيما بين جميع المعنيين والقائمين على القطاع التأميني في الجزائر.

2–تفرض الدولة الزامية التأمين خاصة لأصحاب المشاريع الصناعية والمعمارية ضمانا لاستمرار العملية الانتاجية، فضلا عن زيادة النسب المسموح بها لشركات التأمين في استثمار اموالها في المجال الصناعي كونه يشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

3–زيادة دعم رأس مال شركات التأمين من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية.

4–العمل على تطوير مهارات العاملين من خلال الدورات التدريبية في المجال التأميني بحيث تصبح امكانياتهم تلائم الواقع الحالي لسوق الجزائري ولا شك ان هذا يعد عنصرا هاما في نشر الوعي التأميني.

5–القيام بدراسات تحليلية مفصلة لبعض البلدان ذات الظروف الاقتصادية المشابهة للجزائر والتي تتفوق في المجال التأميني بهدف الاستفادة من تجارب تلك البلدان للنهوض بقطاع التأمين، وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي.

6–العمل على إعطاء نشاط التأمين مكانة أساسية تجعله يساهم بالمستوى المطلوب في الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال تشجيع مختلف الفاعلين في قطاع التامين وتوفير لهم مناخ عمل ملائم.

7–تنشيط بورصة الجزائر وحث مختلف شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين بالانضمام إليها واستثمار المدخرات المجمعة لدى هذه الشركات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الجزائر.

8–العمل على رقمنة قطاع التأمين في الجزائر حتى يتسنى إعداد أبحاث ودراسات تسهم في تطوير الاقتصاد الجزائري.

9–الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التامين وذلك بتنظيم دورات تكوينية لمختلف موظفي قطاع التامين (موظفو شركات التامين، خبراء التامين، موظفو هيئات الرقابة والتأطير...الخ) وهذا من أجل إعطاء ديناميكية أكثر لقطاع التأمين في الجزائر.

افاق الدراسة

إن قطاع التأمين الجزائري بحاجة إلى العديد من الدراسات والأبحاث التي من شأنها المساهمة في تطويره، وموضوعنا هذا يفتح المجال أمام بعض المواضيع التي يمكن ان تكون كالتالي:

- واقع التأمين في ظل الرقمنة.
- دور التأمين في محاربة البطالة.
- واقع سوق التامين الجزائري مقارنة مع الدول المتقدمة
- دور قطاع التامين في حماية الاقتصاد الوطني

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1- د. شوقي أحمد دنيا، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة-جامعة الازهر .

2- شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1979 .

3- د.عبد اللطيف مصطيفى، د.عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى 2014.

4- نورمان س.بوكانان، هوارد س.إليس، وسائل التنمية الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية 1958 .

5- د. محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة دمشق، الطبعة الثالثة، 1969/1968.

2-الرسائل والأطروحات:

1- أحمد قريبع، أثر الانفاق الحكومي التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2018/2017.

2- أنس يحي، أحمد علي، معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، سنة 2018.

3- إيمان زكري، قطاع التأمين وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية، جامعة أم بواقي 2020/2019.

4- بوشامة جعفر، كماش حسين، مدى توافق النظام المحاسبي والجبائي لشركات التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية، 2020/2019، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-.

5- بوسبعين محمد أمين، أعراب عبد الحق، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة 2015/2014.

6- بلقاضي إسحاق، علية باسم، دور التامين على السيارات في تفعيل قطاع التامين في الجزائر دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين (SAA)، جامعة محمد بوضياف -مسيلة-(2019/2018).

7- بوالطمين مروان، بوالقرارة بلال، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2018/2017.

8- بوجريدة عبد الحكيم، بوعسيلة ياسر، تطوير القطاع السياحي ومساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2017/2016.

9- بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليابس -سيدي بلعباس-2019/2018.

10- بالي مصعب، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1980/2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة ورقلة 2018/2017.

11- بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3 2014/2013

12- بوستة أحلام، واضح سارة، تنوع المنتجات التأمينية وأثرها على سوق التأمين دراسة حالة التأمين الرياضي لدى لاعبي كرة القدم بالبطولة الجزائرية المحترفة، جامعة بومرداس (2016/2015).

13- جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، 2017/2016.

14- هناء يوسف، ابراهيم الجعبري، أثر الأمن المعلوماتي على أداء شركات التأمين العاملة في فلسطين، رسالة لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال بكلية الدراسات العليا، جامعة الخليل 2018.

15- هدى بومالة، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2018/2017.

16- وعباش زهرة، لونيس ميليسة ضريفة، واقع وأفاق شركات التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل 2018/ 2019.

17- زينب موسلي، خديجة بوخونة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل- 2020/2019.

18- زينب ناجم، إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: علوم اقتصادية فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2012/2011.

19- حنان قارة، منية كادون، دور مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل- 2017/2016.

20- حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2012/2011

21- حمزة شريط، نصر الدين علاك، تطور انتاج شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقصاد التأمين، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2019/2018.

22- كبداني سيدي احمد، أثر النمو اقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2013/2012.

23- ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشاد، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009 -2010.

24- لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، جامعة ابي بكر بلقايد، 2020/2019.

25- مدفوني وحيدة، واقع واهمية اعادة التامين في مواجهة التزامات شركات التامين -دراسة حالة السوق الجزائري للتامين واعادة التامين-، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (2015/2014)

26- محمدي سامية، النظام القانوني لعقد التأمين، جامعة زيان عاشور –الجلفة-(2017/2016).

27- مريش خالد، أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية 2010-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف 2019/2018.

28- معوش محمد الامين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2، جامعة فرحات عباس-سطيف1-2014/2013.

29- مليكة مرزاق، تأمينات الأخطار الفلاحية ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الفلاحي دراسة حالة تأمين الدواجن بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أم البواقي، جامعة أم البواقي،2014/2013.

30- سوفي مروى، دور التأمين في حماية الاقتصاد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014.

31- عبد الرحيم محمد طلال، رشدي الزير الحسيني، تنمية الموارد البشرية وأثرها على الأداء الوظيفي في شركات التامين في الضفة الغربية، رسالة لاستكمال متطلبات الماجيستير في إدارة الاعمال بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليج، 2017.

32- عبد اللطيف مصيطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2008/2007.

33- فالح حليمة، دور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وكالة بوراشد، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (2016-2017).

34- فلاق صليحة، أثر الاصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (1990-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2010/2009.

35- قادة سليم، تأثير هيكل قطاع التامين على اداء المؤسسات، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2012/2011.

36- قرواني مريم، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس سطيف.

37- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بالقايد – تلمسان- 2018/2017

38- ريمة بويرك، نزيهة بلطاس، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي-CRMA-، جـامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-.

39- روابح حسيبة، بوالقرارة أمينة، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2015/2014.

40- خلفة اميرة، بن شمخ فوزية، آليات تفعيل السوق المالي كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2020/2019.

41- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر-3-2015/2014.

42- غفصي توفيق، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة المسيلة 2018-2017.

3-الملتقيات والمجلات والمداخلات:

باللغة العربية:

1- د. أحمد السيد عبد اللطيف حسن، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، مركز فقيه للأبحاث والتطوير 1997

2- د.بن حبيب لامية، محاضرات مقياس نظرية المؤشرات الاقتصادية، السنة أولى ماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-2021/2020

3- أ. بن جمو فايزة، د. دريس رشيد، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: "تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 03/ديسمبر 2015

4- بلقوم فريد، خليفة الحاج، تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر-دراسة مقارنة مع الدول المغاربية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع "الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير-تجارب الدول'، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012

5- د.دحماني علي، أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17

6- دنا محمد العجلان، نشوى مصطفى علي محمد، أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد السادس، العدد 1، أبريل 2020).

7- د. زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد، مداخلة بعنوان دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف

8- أ.زيتوني عمار، التمويل التضخمي وأهميته في الدول النامية، مجلة الإحياء، العدد 2005/09

9- د. حاكمي بوحفص، أ.دراعو عزالدين، قطاع التأمين والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال 2017

10- أ. م. د. حسين عاشور العتابي، م. م زينب يونس البياتي، دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2014/01

11- أ.طالم علي، أ.د/فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة يحي فارس-المدية، العدد 06/جوان 2016

12- طارق قندوز، دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة 2000-2010، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 9، 2013

13- د. منال بن شيخ، التأمين المصغر كآلية لمكافحة الفقر مع دراسة مقارنة بين آسيا وافريقيا، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الحادي عشر 2020

14- ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 2019/29

15- مقدم عبد الإله، قدال زين الدين، أثر قطاع التأمين على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 2020/2

16- مصعب بالي، مسعودي صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2016/02

17- بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة، متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9/ديسمبر 2014

18- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي لتخطيط الكويت، العدد 2021/73

19- د. عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، مجلة دنيا الوطن، تاريخ النشر 2014/03/13

20- د. عمار عوابدي، علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، مجلة إدارة، المجلد 27، العدد 1/52-2020

21- عيساوي توفيق، قرومي حميد، دراسة العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 12 / العدد: 4 (2021).

22- د. صباح حسن العكيلي، دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2021/65-07

23- د. قانه زاكي، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 01 /2014

24- د/ خاطر طارق، أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 10/جوان 2016، جامعة باتنة 1

باللغة الأجنبية:

1-Abdul Latif Alhassan, Vera Fiador, Insurance-growth nexus in Ghana: An autoregressive distributed lag bounds cointegration approach, Review of Development Finance 4 (2014).

2-Azman-saini, and Peter Smith, Finance and growth: new evidence on the role of insurance, Source: South African Journal of Economics, Vol. 79, No. 2 (2011).

3-Damian Ward and Ralf Zurbruegg, Does Insurance Promote Economic Growth? Evidence from OECD, Source: The Journal of Risk and Insurance, Vol. 67, No. 4 (Dec. 2000).

4-Guan-Chun Liu, Chien-chiang Lee, Chi-Chuan Lee, The nexus between insurance activity and economic growth: A bootstrap rolling window approach, International Review of Economics & Finance Volume 43, May 2016.

5-Guiyun You, Shanshan Cao, Jing Feng, Shu Yu, An Empirical Research on the Relationship between Property Insurance Premiums and Macroeconomic Variables Based on ARDL Model, Journal of Risk Analysis and Crisis Response, Vol.4, No.3 (September 2014).

6-Kok Sook Ching, Mori Kogid, and Fumitaka Furuoka, Causal Relation between Life Insurance Funds and Economic Growth Evidence from Malaysia, ASEAN Economic Bulletin Vol. 27, No. 2 (2010).

7-Peter R. Haiss Kjell Sümegi, The Relationship of Insurance and Economic Growth A Theoretical and Empirical Analysis, Emprica, Journal of Applied Economics and Economic Policy, Vol. 35, No. 4. 2008.

8-Publication des services économiques ،Le secteur des assurances en Algérie 2014, Trésor DG, Juillet 2015.

9-Rudra P. Pradhan, B. Mak Arvin, Neville R. Norman, Mahendhiran Nair, John H. Hall, Insurance penetration and economic growth nexus: Cross-country evidence from ASEAN, Research in International Business and Finance 36 (2016).

10-Swiss Re Company،The World Insurance 2015, Sigma, N 4/2015.

4-المواقع الإلكترونية:

http://www.cna.dz/

http://www.suissre.com/sigma

http://www.worldbank.org

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطور الصناعة التأمينية على التنمية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-2020، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL Approach) (TheAutoregressive Distributed Lag)، وكشفت اختبارات التكامل المشترك عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي.حيث أظهرت الدراسة تأثير سلبي غير معنوي لمعدل نفاذية التأمين على الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ووجود أثر موجب ومعنوي لمعدل نفاذية التأمين على غير الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. وبناءا على نتائج الدراسة فإن تطور نشاط التأمين على الأضرار يعزز نوعا ما النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين أن التأمين على الحياة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب من التطور ليساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التأمين، التنمية الاقتصادية، الجزائر، ARDL.

Résumé **:**

Cette étude vise à mesurer l'impact du développement de l'industrie de l'assurance sur le développement économique à court et long terme de l'économie algérienne durant la période 1992-2020. Sur la base du modèle Autoregressive Distributed Lag (ARDL Approach), et les tests d'intégration ont révélé la présence d'une relation d'équilibre à long terme entre l'activité d'assurance et la croissance économique, puisque l'étude a montré un impact négatif non significatif du taux de pénétration de l'assurance-vie sur la croissance économique à court et à long terme, et un impact positif et significatif de non -taux de pénétration de l'assurance-vie sur la croissance économique à court et long terme.

Selon les résultats de l'étude, le développement de l'activité d'assurance de dommages améliore quelque peu la croissance économique en Algérie, alors que l'assurance-vie n'a pas encore atteint le niveau de développement requis pour contribuer à soutenir le développement économique.

Mots clés **:** assurance, développement économique, Algérie, ARDL.

ABSTRACT :

This study aims to measure the impact of the development of the insurance industry on economic development in the short and long terms in the Algerian economy during the period 1992-2020, based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL Approach) model. In addition, the joint integration tests revealed the presence of a long-term. Equilibrium relationship between insurance activity and economic growth, as the study showed an insignificant negative impact of life insurance penetration rate on economic growth in the short and long term, and a positive and significant impact of non-life insurance penetration rate on economic growth in the short and long term.

The results of the study show that the development of the activity of insurance for damages somewhat enhances economic growth in Algeria, while life insurance has not yet reached the required level of development to contribute to supporting economic development.

Keywords: insurance, economic development, Algeria, ARDL.